الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

دور صندوق النقد الدولي في دعم تنمية دول العالم الثالث

إعداد الطالبين:
بدر الدين حوفاف
رضا مبرك

إشراف الأستاذ(ة)
بلقاسم رحالي

السنة الجامعية: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

دور صندوق النقد الدولي في دعم تنمية دول العالم الثالث

إعداد الطالبين:
بدر الدين حوفاف
رضا مبرك

إشراف الأستاذ(ة)
بلقاسم رحالي

السنة الجامعية: 2021-2022

الشكر

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه،

نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان إلى أستاذنا الكريم

"رحالي بلقاسم"

على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى وقته الثمين

واهتمامه الجاد ونهدي شكرنا لكل من ساهم من قريب أو من بعيد

في إتمام هذا العمل.

إهـــداء

أشكر الله عز وجل الذي أضاء طريقي والصلاة

والسلام على محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى من فضلها على نفسي ولما لا فلقد ضحت من أجلي،

ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام، أمي الحبيبة، أطال الله

في عمرها.

إلى صاحب الوجه الطيب والفعل الحسن الذي لم يبخل علي بشيء،

أبي العزيز، أطال الله في عمره.

إلى إخوتي حفظهم الله من كل مكروه.

إلى الكتاكيت العائلة : أسيل، رسيم، أمين، آدم.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا المتواضع.

بدرالدين

إهـــداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين،

سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

إن الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل.

إلى أعظم امرأة في الكون إلى من حملتني وهنا على

وهن، إلى من وضع الله

الجنة تحت قدميها، أطال الله في عمرها.

إلى سر نجاحي وأملي في الحياة أبي الغالي الطيب الودود،

حفظه وأطال الله في عمره.

إلى إخوتي سدد الله خطاهم ورزقهم.

إلى كل أحبتي أهدي عملي هذا المتواضع.

رضا

الملخص:

تعاني دول العالم الثالث العديد من المعوقات أبرزها المعوقات الاقتصادية، بحيث تعتبر هذه المعوقات السبب الرئيسي كونها لا تستطيع الدفع بعجلة التنمية للتخلص من العديد من المظاهر أبرزها التخلف، ولأنها لا تمتلك القدرة الكافية للخروج من بؤرة التخلف، مما دفعها للبحث عن مصادر تمويل خارجية تتمثل في مؤسسات مالية دولية أهمها صندوق النقد الدولي، الذي يلعب دورا مهما في دعم تنمية دول العالم الثالث، من خلال العديد من المساعدات المتمثلة في العديد من البرامج ومنح قروض.

الكلمات المفتاحية: دول العالم الثالث، التنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي.

Abstract:

The third world countries suffer from many obstacles, most notably the economic ones, so that these obstacles are considered the main reason because they cannot push the wheel of development to get rid of many manifestations, most notably underdevelopment, and because they do not have enough ability to get out of the focus of underdevelopment, which prompted them to search for external funding sources represented in: International financial institutions, the most important of which is the International Monetary Fund, which plays an important role in supporting the development of third world countries, through many assistance represented in many programs and granting loans.

Keywords: *third world countries, economic development, International Monetary Fund.*

قائمة المحتويات

الشكر

الإهداءات

ملخص

قائمة الجداول

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: لمحة عامة حول التنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي

تمهيد..... 2

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية..... 3

المطلب الأول: تعريف التنمية..... 3

المطلب الثاني: تعريف وأهمية التنمية الاقتصادية..... 5

المطلب الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية..... 8

المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية..... 10

المبحث الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي..... 13

المطلب الأول: تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي..... 13

المطلب لثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي..... 17

المطلب الثالث: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي..... 19

خلاصة الفصل..... 25

الفصل الثاني: التنمية في دول العالم الثالث ودور صندوق النقد الدولي في دعمها

تمهيد 27

المبحث الأول: واقع التنمية في دول العالم الثالث..... 28

المطلب الأول: مفهوم وخصائص دول العالم الثالث..... 28

المطلب الثاني: عوامل التخلف في دول العالم الثالث..... 34

المطلب الثالث: معوقات التنمية في دول العالم الثالث..... 36

المبحث الثاني: جهود صندوق النقد الدولي في دعم تنمية دول العالم الثالث..... 40

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في إقتصاديات دول العالم الثالث..... 40

لمطلب الثاني: قروض صندوق النقد الدولي لدول العالم الثالث..... 42

المطلب الثالث: صندوق النقد الدولي وحل مشكلة الدين الخارجي لدول العالم الثالث..... 46

خلاصة الفصل..... 49

الخاتمة العامة..... 51

قائمة المراجع..... 54

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الدول التي حضرت مؤتمر بروتن وودز	16
(02)	الإقراض وتخفيف أعباء الديون حسب الوضع في 15 سبتمبر 2020	44
(03)	تخفيف أعباء الديون لصالح 10 بلدان أعضاء من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون حسب الوضع في 30 أفريل 2021	48

مقدمة عامة

بعد الحرب العالمية الثانية سجلت العديد من الدول وبالأخص دول العالم الثالث ظهور الكثير من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تبلور مفهوم التنمية بشكل كبير والعمل على تطبيقها من أجل تحسين والتحكم في العديد من مظاهر التنمية، خاصة الجانب الاقتصادي منها، حيث تعد التنمية الاقتصادية من أهم الظواهر المطروحة في إشكالية التنمية، لأن التنمية الاقتصادية تعد هدفا تسعى إليه جميع الدول للوصول إلى التطور المنشود وتقليل الفجوة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة.

بعد انهيار قاعدة الذهب، وجب إرساء نظام عالمي يعمل على تنظيم وحسن سير العلاقات المالية والنقدية، هذا ما أدى الى التفكير في البحث عن نظام نقدي عالمي جديد، والتحول الى نظام الصرف الورقي، وفي خضم كل الصراعات السياسة والاقتصادية التي شهدها العالم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تبلورت فكرة انشاء مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي، ومن هذه المؤسسات الفعالة في النظام العالمي الجديد نجد صندوق النقد الدولي، حيث يعتبر هذا الأخير المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، الذي يهدف إلى تسيير التوسع والنمو المتوازن وتشجيع التعاون الدولي.

ولصندوق النقد الدولي مكانة ودور هام في اقتصاديات دول العالم الثالث، من خلال طبيعة العلاقات التي تربطه بهذه البلدان وتقديمه المساعد لها، من خلال دعم التنمية ومنح القروض، حيث تعددت الخصائص والسمات التي تتميز بها دول العالم الثالث من خصائص اقتصادية واجتماعية وكذلك سياسية، كما وتتعدد أسباب وعوامل ظاهرة التخلف في هذه الدول التي تعمل مساعدات صندوق النقد الدولي على السيطرة عليها.

إشكالية الدراسة:

تعاني دول العالم الثالث من العديد من المعوقات في العديد من المجالات، أهمها الجانب الاقتصادي، حيث لجأت لصندوق النقد الدولي باعتباره مصدر تمويل وفاعل رسمي لدعم التنمية في هذه الدول، وعلى هذا الأساس تم حصر التساؤل الرئيسي في الإشكالية التالية:

ما دور صندوق النقد الدولي في تنمية دول العالم الثالث؟

وقصد الإلمام أكثر بجوانب الإشكالية يجب طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
- ما المقصود بدول العالم الثالث وأبرز خصائصه؟
- كيف يساهم صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول العالم الثالث؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعرف دول العالم الثالث على أنها الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ومن أهم خصائصها التخلف.
- يساهم صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول العالم الثالث عبر تمويلهم واقراضهم.

مبررات اختيار الموضوع

اختيارنا لهذا الموضوع كانت نتيجة لعدة مبررات، يمكن حصرها فيما يلي:

- الإلمام بالواقع الذي تعيشه دول العالم الثالث.
- ابراز أثر صندوق النقد الدولي على تحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الواقع التنموي الذي تعيشه دول العالم الثالث.
- الوقوف على أهم الأسباب التي جعلت دول العالم الثالث تلجأ إلى صندوق النقد الدولي من أجل تمويلها.
- التعرف على الأدوار التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في اقتصاديات دول العالم الثالث.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع تدخل المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية الاقتصادية للدول من أهم المواضيع التي تعنى بالدراسة والتحليل، وانطلاقا من كون صندوق النقد الدولي من أبرز المؤسسات المالية الدولية التي تمول مختلف برامج الاصلاح الاقتصادي للدول، خصوصا دول العالم الثالث، فقد ظهرت العديد من الأبحاث والمؤلفات لتوضيح دور صندوق النقد الدولي وأثر تدخله في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس تم اختيار دراسة هذا الموضوع كمحاولة للإلمام وبيان دور صندوق النقد الدولي في تدعيم التنمية في هذه الدول.

منهج البحث:

قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتشخيص دول العالم الثالث وأوضاعها ومشاكلها ومتطلبات التنمية فيها، وتبيان جهود صندوق النقد الدولي في سعيه لدعم التنمية في هذه الدول.

هيكل البحث:

اشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: وتضمن نظرة عامة حول التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، من خلال التعريف بها وتبيان أهميتها ومقوماتها، وشمل أيضا الفصل نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي من حيث النشأة وعضويته والتعريف به والهيكل التنظيمي له وذكر أهدافه ووظائفه.

الفصل الثاني: تطرقنا من خلاله إلى واقع التنمية في دول العالم الثالث، من خلال التعرف بدول العالم الثالث وخصائصها وذكر عوامل التخلف في هذه الدول ومعوقات التنمية فيها، وشمل الفصل أيضا تبيان جهود صندوق النقد الدولي في دعم التنمية في دول العالم الثالث، من خلال ابراز دوره في اقتصاديات دول العالم الثالث، وأهم القروض التي منحها لهذه الدول، وتبيان دور الصندوق في حل مشكلة الدين الخارجي لدول العالم الثالث.

لينتهي البحث بخاتمة تضم أهم نتائج الدراسة، اختبار الفرضيات وبعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:
لمحة عامة حول التنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي

تمهيد:

للتنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم والمتخلف، حيث تعد هدفا تسعى إليه جميع الدول ففي الدول النامية الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن لتحقيق آماله في حياة كريمة، وفقا للمعايير الصحية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانا صالحا مساهما في تقدم وطنه، مما زاد الحاجة إلى وجود منظمة نقدية دولية مثل صندوق النقد الدولي، والتي ظهرت بوضوح أثناء الكساد العظيم الذي أصاب الاقتصاد العالمي، وكان واضحا عند التفكير في إنشاء صندوق النقد الدولي إقامة نظام نقدي مبتكر.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة الهدف الأسمى المراد تحقيقه في الاقتصاد الوطني، والتنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات التابعة للدولة، إضافة إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المختلفة، والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

المطلب الأول: تعريف التنمية

التنمية مفهوم لقي جدلا واسعا وحيزا كبيرا من النقاشات في الدراسات الاقتصادية، باعتباره يمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان.

الفرع الأول: تعريف التنمية: للتنمية عدة تعاريف نذكر منها:

- أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع، عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[1]
- أنها الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا، عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل، بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان.[2]
- أنها تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة.[3]
- حسب الأمم المتحدة عرفت على أنها هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.[4]
- التنمية هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي[5].

---

[1] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، جامعة القاهرة، 2007، ص 189.

[2] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص12.

[3] عبد الرحمان تمام أبو كريشة، علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص37 .

[4] محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 13.

[5] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 19.

الفرع الثاني: أنواع التنمية

إن مفهوم التنمية ليس محصور على التنمية في المجال الاقتصادي فقط، وإنما هنالك جوانب أخرى يتحقق مفهوم التنمية فيها.

أولا: التنمية الاقتصادية:

يطلق مصطلح التنمية الاقتصادية في دولة ما على الجانب المادي التي تريد تنميته، وهو الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال إحداث تغيير وتأثير في الهياكل الاقتصادية لهذه الدولة. وينعكس أثر التنمية الاقتصادية على الفروع الإنتاجية مما تؤدي إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: التنمية الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية في المجتمعات تركز على الجانب البشري ودوره في الاعتماد على الذات، من خلال تحمله أعباء القدرة على التغيير. تحدث التنمية الاجتماعية من خلال تنمية الوعي لدى الأفراد وتنمية قدراتهم الذاتية على تحمل المسؤولية الكاملة في مواجهة مشاكلهم، والقدرة على ابتكار الحلول المناسبة لها.

ثالثا: التنمية الثقافية:

إن ارتفاع عدد المتعلمين والباحثين والمفكرين من خلال تزايد أعداد طالبي العلم في دولة ما، يمكن هذه الدولة من إحداث تنمية ثقافية شاملة فيها.

رابعا: التنمية السياسية:

وهي قدرة أفراد المجتمع على تنشئة وتطوير الجانب السياسي من خلال تنشئة الدور السياسي في الدولة.

خامسا: التنمية الشاملة:

وهو قدرة الدولة على تحقيق جميع أنواع التنمية السابقة وخلق ترابط وتكامل فيما بينها، يضمن للدولة تحقيق تنمية كلية على كافة المستويات.[1]

سادسا: التنمية البشرية:

هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة

[1] صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن الفترة 1990-2015، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إقتصاد المال والأعمال، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2019، ص 33.

منها. فهدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان من جميع النواحي، فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم، إذ أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر.

سابعا: التنمية المستدامة:

تعتبر تغييرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية. فالتنمية المستدامة هي فعل تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية.

إن التنمية كل لا يتجزأ، فمن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن تهمل التنمية في جوانب أخرى، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية.[1]

المطلب الثاني: تعريف وأهمية التنمية الاقتصادية:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية بدءا من الفترة الأخيرة للحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مكانا مرموقا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نظرا لما له أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف، نذكر منها:

- أنها عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية الى أخرى جديدة، بهدف تحسينها، مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا.
- أنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا، مما يؤثر على المجتمع تأثيرا ايجابيا، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتعرف أيضا بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئتها، وتحديدا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلبا على البيئة المحلية عامة.[2]

[1] فنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص45.

[2] إيمان ناصف عطية، التنمية الاقتصادية، الطبعة الرابعة، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006، ص23.

- هي عملية يتم من خلالها الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، والقدرة على تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي، أي التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل كلي.[1]

- كما تعرف على أنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة محددة من الزمن.

- كما أن التنمية الإقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي.

- كما عرفت بالمفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان وتقديم الحلول المناسبة له، حيث أن التنمية الاقتصادية في الإسلام تتضمن الشمولية والتوازن، الجهد التنموي يهتم بالإنسان، التنمية في الإسلام هي نشاط متعدد الأبعاد، الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات ماديا وروحياً وأخلاقياً، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ومما يدل على اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام.[2]

- وتعرف على أنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة، بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة، للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية. وبذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع.[3]

[1] صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن الفترة 1990-2015، مرجع سابق ذكره، ص31.

[2] قيس عماد أحمد العدوان، أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين الدول المختارة من العالم الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص11.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص499.

الفرع الثاني: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية

هنالك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية، نذكر منها:

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة، وظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي (1929-1934) الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي، وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
- الحرب العالمية الأولى والثانية وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي، وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية، وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.
- نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي، التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.[1]

الفرع الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية

- التنمية الاقتصادية هي عملية تحقق للدول الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن التبعية الاقتصادية بأشكالها المتعددة، وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، الذي يمكن الدولة من التخلص من هذه التبعية بأشكالها وأنواعها المتعددة.
- تعمل عملية التنمية الاقتصادية على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد، مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم، فهي تعمل على توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة.
- تعمل عملية التنمية على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- تعمل عملية التنمية على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي، مما تحقق التطوير الاقتصادي المنشود. فهي تعمل على تقليص وتقليل الفجوة الاقتصادية المتحققة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.[2]

[1] فنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص47.

[2] صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن الفترة 1990-2015، مرجع سابق ذكره، ص32.

- تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية في توزيعها وزيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد، من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وتحسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع.

- أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.[1]

المطلب الثالثً: مقومات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية مقوماتها، بحيث يوجد عِدّة مقومات للتنمية الاقتصادية، نذكر منها مقاييس التنمية الاقتصادية ومتطللبات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة، لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفيما يلي نبذة عن هذه المقاييس.

- **الناتج القومي الإجمالي:** في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار، أي أن يكون الناتج القومي المحلي بأسعار ثابتة، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

- **الناتج القومي للفرد:** أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء، وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

- **الحاجات الأساسية:** بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية، فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976، وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات

[1] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص76.

الأساسية للسكان)، وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

- **مؤشرات اجتماعية:** تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن، والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم.[1]

الفرع الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات، من أبرزها ما يأتي:

- **الموارد الطبيعية:** اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما، رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر. أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شح في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال، وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة، وما إلى ذلك، والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية. إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد، هما أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه، وأن يوجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها. أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.

- **الموارد البشرية:** إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها. إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق، فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا. وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان. وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة، وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

- **رأس المال:** يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني،

[1] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص65.

وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة، وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية، وثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني.

- **التكنولوجيا:** تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع. والتكنولوجيا تساهم في زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار، اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية. وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة، منها معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي، فاعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة، التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض معتبر، ومن ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة، تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة، وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

- **نمط توزيع الدخل:** إذ أن التنمية كما يعكسها معدل النمو الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي لا تعكس بالضرورة حالة أكثر تطورا بالنسبة لرفاهية ومستوى المعيشة، نظرا لأن المتوسط يبتعد عن التعبير عن الحالة العامة لرفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم، في حين يقترب هذا المتوسط إلى التعبير عن ذلك في حالة انخفاض درجة تفاوت في توزيع الدخل، لذلك ينبغي أن يصاحب العمل من أجل تحقيق التنمية، العمل من أجل تحقيق عدالة التوزيع، حتى يمكن لعملية التنمية أن تحقق أهدافها في رفع مستوى رفاهية الأفراد وحياتهم المعيشية.
- **تركيب الإنتاج:** من الضروري أن يؤخذ بعين الاعتبار تركيب الإنتاج عندما يتم النظر إلى التنمية كحالة مرادفة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فإذا تضمنت التنمية الزيادة في إنتاج المجتمع في مجالات لا ترتبط بدرجة مهمة في تحقيق حالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، في حين أنها تقترب إلى التعبير عنها عندما تتم الزيادة في الإنتاج في المجالات التي تتصل بها بدرجة وثيقة بتحقيق إشباع احتياجات الأفراد المختلفة.

[1] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص72.

- **ظروف العمل**: يفترض أن التنمية تكون معبرة عن حالة متقدمة من الرفاهية، وأن لا تتم على حساب الإنسان خاصة المنتجين المباشرين الذين يتحملون أكبر من غيرهم أعباء القيام بهذه العملية، إذ أن التنمية لا تعبر عن حالة الرفاهية إذا تمت على حساب تقليل ساعات الراحة وزيادة ساعات العمل، وبذل مجهودات أكبر من العاملين لا تعادلها المنافع التي يحصلون عليها، في حين أنها يمكن أن تعبر عن حالة متقدمة من الرفاه إذا تمت في إطار العمل من أجل تقليل ساعات العمل وتوفير مجالات الراحة.

- **الأذواق**: حتى تكون التنمية معبرة عن حالة متطورة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والشعور بالرضا، يجب أن تمون السلع والخدمات التي تنتج من خلال مجرى العمل من أجل تحقيق التنمية ملبية للأذواق ومعبرة عنها، وإذا حدث عكس ذلك فإن حالة التنمية تصبح عاجزة عن تحقيق حالة الرفاه المطلوبة.[1]

- **زيادة الدخل القومي**: تعد الزيادة في الدخل القومي من أهم الأهداف بل أولها من أهداف التنمية بشكل مطلق، ويعود ذلك إلى أن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول للقيام بعملية التنمية الاقتصادية هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها، لا يمكن للحكومات الاقتصادية القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان إلا بتحقيق زيادة في الدخل القومي، وذلك من خلال توفير الفرصة للحصول على الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

- **رفع مستوى المعيشة**: إن تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة يعد من بين الأهداف المهمة التي تسعى إلى تحقيقها الدول النامية، حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مسكن وملبس ومأكل. إن علمية التنمية الاقتصادية ليست أداة لتحقيق الدخل القومي فقط، وإنما هي وسيلة لرفع المستوى المعيشي لسكان الدولة التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع**: إن هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول ما بين أفراد المجتمع في الدولة التي تسعى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية يعتبر هدفا اجتماعيا، لأن معظم الدول التي تعاني من ضعف الدخل القومي وانخفاض في متوسط الفرد تعاني من اختلالات هيكلية في توزيع الدخل والثروات.

- **التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد القومي**: لا تقتصر عملية التنمية على التركيز على تحقيق النتائج الأهداف السابقة، وإنما هنالك أهداف تعود على مجتمع قوامه الأفراد والدولة وغيره من العناصر، فإن عملية التنمية لا تقتصر على عنصر واحد من عناصر المجتمع، وإنما عملية التنمية شاملة، ولهذا السبب فإن عملية التأثير على التركيب النسبي للاقتصاد القومي توجب على عملية التنمية تحريك كافة القطاعات من صناعية وزراعية، وعدم سيطرة قطاع معين من القطاعات دون الآخر، حتى لا تكون الآثار العائدة على الاقتصاد تعتمد على نتائج قطاع معين.[2]

[1] ضياء المجيد، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، الطبعة 15، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص27.

[2] صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن الفترة 1990-2015، مرجع سابق ذكره، ص34.

وهناك أهداف أخرى للتنمية:

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية، ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية، التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات، لتنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد، وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد، وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.[1]

[1] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص75.

المبحث الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي

نتيجة للفوضى التي عرفها النظام النقدي قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، اندفعت الدول إلى البحث عن نظام نقدي جديد، يحقق لها أهدافها والمتمثلة في إنشاء تجارة دولية متعددة الأطراف وثبات أسعار الصرف وإمكانية التحويل بين العملات. على أن تحقق هذه الأهداف دون العودة إلى نظام الذهب، وعلى أن يتمتع هذا النظام الجديد بمرونة كافية، فيكون بمقدور هذه الدول إتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفها الاقتصادية في الداخل، وبالتالي فقد أجمعت الدول على تسليم أمرها لمنظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على النظام النقدي ككل، والذي انبثق عنه مشروع تأسيس صندوق النقد الدولي سنة 1944، وكان ذلك من خلال انعقاد مؤتمر دولي سمي بمؤتمر بريتون وودز.

المطلب الأول: تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي

لم يكن صندوق النقد الدولي وليد اللحظة، فقد ساهمت عدة عوامل في الإسراع في تأسيسه بدءا بالأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929مرورا بالحرب العالمية الثانية ووصولا إلى انهيار قاعدة الذهب.

الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي

أولا: خطة اللورد كينز:

كانت منطلقات كينز تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكفل عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول، إلا ما كان له أثر هام في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويشترط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول، وأن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة.[1]

وتم تقديم هذا المشروع من طرف ممثل المملكة المتحدة جون مينارد كينز بتاريخ 07أفريل1943، حيث حمل هذا المشروع في طياته العديد من الإصلاحات الجذرية على النظام النقدي الدولي، خصوصا من الناحية الفرعية، ومن أبرز نقاط هذا المشروع نذكر ما يلي:

- إنشاء مؤسسة مالية ذات مركز عالمي سماها كينز باتحاد المقاصة الدولية، ويكون دورها شبيها بالدور الذي تلعبه البنوك المركزية محليا، حيث تتم التسويات المالية من خلال الدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية، وذلك من خلال فتح حسابات دائنة ومدينة تتساوى من خلالها الأرصدة في الأخير، كما يعتبر أن الرصيد الدائن للبلد العضو يبقى كقرض منه لصالح الاتحاد.

[1] بن ساعد عبد الرحمان، إنعكاسات الأزمات المالية على إستقرار النظام النقدي الدولي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزئر، 2009/2008، ص18.

- اقتراح كيتر بأن يرتكز النظام الجديد على عملة أطلق عليها اسم البانكور، وهي عملة مستقلة مرتبطة بالذهب.

- إهتمام كيتر في مشروعه المقدم بالعرض النقدي، أي كمية النقود التي يجب إصدارها والتي أوصى بأن تتم على أساس حجم التجارة الدولية، لا على أساس كمية الذهب التي تحوزها الدول، وفي هذا تأيد منه لمصالح دولته المملكة المتحدة، والتي كانت قوية تجاريا آنذاك .

- اقترح كيتر في مشروعه فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها، وبتقديم المشورة والنصائح بالنسبة للدول ذات العجز، من خلال حثها على تخفيف الرسوم الجمركية على الواردات، وإعادة تقييم العملات بالنسبة للدول التي تبيع أكثر مما تشتري، ومن جهة أخرى تقديم ضمانات للمؤسسة المالية أو بفرض رقابة على رؤوس الأموال بالنسبة للدول المدينة ذات العجز.[1]

وبهذا يظهر أن كيتر حاول أن يفرض نوعا من العقوبة على الدولة التي يستمر ميزانها في حالة فائض، وكذلك على الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وكذا أن تعمل هذه المؤسسة الدولية على تقديم النصح والمشورة للدول الأعضاء. والذي يظهر أن كيتر كان يحاول إلغاء دائنية ومديونية الدول اتجاه بعضها البعض، وهو ما يدل على أن كيتر كان يدافع عن مصالح بريطانيا، من جهة أخرى كانت إحدى النتائج الرئيسية للحرب أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المتحكمة الفعلية في الاقتصاد العالمي، وكانت أكبر الدول المستفيدة من فوائض مالية كبيرة، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم قبول مشروع الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كيتر، لأنها رأت فيه محاولة من بريطانيا للاستفادة من قدرة الاقتصاد الأمريكي مع الحيلولة دون سيطرة الدولار على المعاملات الدولية، وقامت هذه الأخيرة بطرح مشروع آخر يتمثل في مشروع الاقتصادي الأمريكي هاري ديكستر وايت الذي كان الأساس في تكوين صندوق النقد الدولي.[2]

ثانيا: خطة هاري وايت:

مشروع هاري وايت لم يكن يستهدف إيجاد سلطة دولية نقدية تحل محل السلطات النقدية المحلية، بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات، وكان جوهر اقتراحه يتخلص في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف، ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية، التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والتخفيضات المستمرة في العملة.[3]

[1] حسين زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1992،ص ص 107-109.

[2] زهار وليد، تحليل السياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية (أزمتي 1997 و 2008)، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، 2012، ص5.

[3] كنيدة زليخة، دور صندوق النقد الدولي في حل مشكلات المديونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص4.

تم تقديم هذا المشروع بتاريخ 05 أفريل 1943 لصاحبه هاري وايت ممثلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبنى هاري وايت أفكار جديدة للخروج بالنظام النقدي الدولي إلى الطريق الصحيح، حيث جاءت أبرز أهداف وخطوات هذا المشروع كما يلي:

- تجميع السلطات النقدية المحلية في يد سلطة نقدية دولية وحيدة، وذلك للعمل على تحقيق ما يصبو إليه النظام النقدي الدولي من أهداف متمثلة في استقرار أسعار الصرف، ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية.
- اقتراح تثبيت قيم عملات الدول الأعضاء في الصندوق، على أن تكون وحدة التعامل الدولية عملة اليونيتاس، حيث ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، تحدد الدول قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس.
- يتحدد حجم حصص الدول في رأس مال الصندوق والقوة التصويتية بناء على ما تحوزه الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها القومي، ومدى تقلبات ميزان المدفوعات.[1]

وبالتدقيق في مشروع وايت يظهر أنه كان يهدف إلى خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك أصبحت مقترحات وايت هي أساس النظام الجديد الذي تم الاتفاق عليه في بريتون وودز في يوليو 1944، بذلك بني الهيكل المالي لصندوق النقد الدولي على الدولار الأمريكي وليس على عملة دولية خاصة يستحدثها الصندوق، و لم يتخذ الصندوق مقرا له في لندن أو نيويورك، بل واشنطن العاصمة، حيث تستطيع وزارة الخزانة الأمريكية أن تكون مصدر استقطاب قوي، وعلى مدى العقود الثلاثة التالية أصبح الصندوق مؤسسة ترتكز على الدولار، حيث تأتي معظم موارده المتاحة للإقراض من الولايات المتحدة التي تتحكم فعليا في معظم قراراته ذات الصلة، وبهذا تم تأسيس صندوق النقد الدولي الذي باشر أعماله في ديسمبر 1945، وذلك بعد توقيع 29 بلدا على اتفاقية تأسيسه، بهدف إلغاء الحواجز الجمركية على تجارة السلع والخدمات وتثبيت أسعار الصرف، وقد صمم صندوق النقد الدولي للحد ومنع هذا النوع من السلوك الاقتصادي، وتجدر الإشارة إلى أنه في نفس الوقت الذي أنشأ صندوق النقد الدولي تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير، لتشجع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، من خلال سبل شتى تتضمن تمويل مشاريع البنية التحتية.[2]

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص ص110/109.

[2] زهار وليد، تحليل السياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية (أزمتي 1997 و 2008)، مرجع سابق ذكره، ص ص6،5.

الجدول رقم (01): الدول التي حضرت مؤتمر بروتن وودز.

أستراليا	الإكوادور	إيران	البيرو	الإتحاد السوفياتي
بلجيكا	مصر	إسبانيا	الفليبين	الأروغواي
بوليفيا	و م أ	ليبيريا	بولونيا	فنزويلا
كندا	اثيوبيا	لوكسومبورج	بريطانيا	يوغسلافيا
تشيلي	فرنسا	المكسيك	السلفادور	النرويج
الصين	اليونان	زيلندا الجديدة	تشيكوسلوفاكيا	بنما
كولومبيا	غواتيمالا	نيكارغوا	افريقيا الجنوبية	البراغواي
كوستاريكا	هايتي	كوبا	الهندوراس	هولندا
الدانمارك	الهند	الدومينيكا	العراق	

المصدر: بادي سعيدة، دور المنظمات المالية الدولية في تجسيد العولمة الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013 /2014، ص31.

الفرع الثاني: تعريف وعضوية صندوق النقد الدولي

أولا: تعريف صندوق النقد الدولي

تتعدد التعاريف فيما يخص صندوق النقد الدولي، سنتطرق لبعض هذه التعاريف كالآتي:

- هو مؤسسة دولية تم تأسيسها عام 1944بموجب اتفاقية بريتون وودز بأمريكا، باعتباره بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه، وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[1]
- يعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، وبدأ عمله في واشنطن 01 مارس 1947، وكانت فرنسا أول الدول المقترضة، وحصلت على قرض بـ25مليون دولار.
- صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بموجب المعاهدة الدولية سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا، حيث بلغ عدد هذه الدول 189، كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947.[2]

[1] غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة 3، عمان، الأردن، ص91.

[2] رمضاني محمد، أثر السياسات الإستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012،ص135.

- هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقـــدي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات، الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.[1]

ثانيا: عضوية صندوق النقد الدولي

العضوية في الصندوق تنقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول**: الأعضاء الأصليون، وهي البلدان التي شاركت في المؤتمر النقدي والمالي للدول المتحـــدة، والتي قبلت حكوماتها بالانضمام إلى الصندوق قبل 31ديسمبر / كانون الأول.
- **القسم الثاني**: الأعضاء الآخرون، وهم الأعضاء الذين تقدموا بطلبات العضوية بعد سنة 1945، وعضوية الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يحددها مجلس المحافظين، وتستند هذه الشروط بما فيهـــا شروط الاكتتاب إلى مبادئ تنسجم مع المبادئ المطبقة على البلدان التي سبق قبولها كأعضاء.[2]

ولا يوجد فرق في الالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الانسحاب مـــن الصندوق.[3]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكلها التنظيمي، وقد أجريت عليها 03تعديلات منذ وضعها موضـــع التنفيذ في ديسمبر1945، وهي تنص على التركيبة التنظيمية التالية:

أولا: مجلس المحافظين:

هو أعلى هيئة لصندوق النقد الدولي، يجتمع مرة واحدة في السنة، وهو مكلف باتخاذ القرارات ذات الأهمية، كقبول انخراط دول جديدة، إعداد الميزانية..، وهذا المجلس مشكل من ممثلي الدول الأعضـــاء (وزراء الماليـــة أو مديري البنوك المركزية)، وبما أن المحافظين و مناوبيهم هم وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية فإنهم يتحـــدثون رسميا عن حكوماتهم، ونظرا لانشغالهم بالعمل المتواصل في بلدانهم فإنهم لا يجتمعـــون معـــا إلا في الاجتماعـــات السنوية للتعامل مع شؤون الصندوق بصورة رسمية وكمجموعة واحدة.

وجاء في إتفاقية الصندوق: *يتألف مجلس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب، يعينهما كل بلد عضو بالطريقة التي يقررها، ويمارس كل منهما عمله حتى إجراء تعيين جديد، ولا يجوز لمحافظ مناوب أن يدلي بصوته إلا في حال غياب المحافظ وينتخب المجلس رئيسه من بين المحافظين.*

---

[1] شقيري نوري وآخرون، المؤسسات المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص298.

[2] زهار وليد، تحليل السياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية (أزمتي 1997 و 2008)، مرجع سابق ذكره، ص7.

[3] رمضاني محمد، أثر السياسات الإستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص135.

يجوز لمجلس المحافظين أن يفوض المجلس التنفيذي بممارسة أي من سلطاته باستثناء السلطات المحددة مباشرة في هذه الاتفاقية.

يعقد مجلس المحافظين اجتماعات يقررها بنفسه أو بناءا على طلب المجلس التنفيذي، ويدعى مجلس المحافظين إلى الاجتماع إذا طلب ذلك خمسة عشر بلدا عضوا أو بلدان أعضاء تملك خمسة وعشرين بالمائة من مجموع الأصوات. ويكتمل النصاب في أي اجتماع لمجلس المحافظين بحضور أكثرية تمثل على الأقل ثلثي مجموع الأصوات. ويحق لكل محافظ أن يدلي بالأصوات المخصصة للبلد العضو الذي يمثله بموجب القسم الخامس من هذه المادة إلى غير ذلك من النقاط المنصوص عليها في الاتفاقية.

ثانيا: المجلس التنفيذي:

ويتألف من عدة مدراء ويرأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة. يتألف من 24مديرا تنفيذيا، وتقوم البلدان الخمسة صاحبة أكبر حصص في الصندوق وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بتعيين المديرين الممثلين لها، وهناك ثلاث بلدان أخرى هي الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية لديها حصص كبيرة، فيسمح لها بانتخاب مديريها التنفيذيين، أما سائر البلدان وعددها 187 بلدا فهي مقسمة إلى 16 دائرة انتخابية تنتخب كل منها مديرا تنفيذيا لتمثيلها.[1]

ثالثا: المدير العام لصندوق النقد الدولي:

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات، وجرت العادة أن يكون غير أمريكي، ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي ويدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، وهو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور وموظفي الصندوق، وله دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية والجهوية، إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية.

ويقوم بالإشراف على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل إدارة الشؤون القانونية وإدارة شؤون النقد والصرف وإدارة الإحصاء والخزينة..، أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا ودائرة آسيا، ودائرة أوروبا ودائرة نصف الكرة الغربي..، أو ذات الاختصاص الفني والتكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي ودائرة المصارف المركزية وأمانة المساعدة الفنية، ويمارس المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذي وبمساعدة ثلاث نواب له.[2]

[11] زهار وليد، تحليل السياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية (أزمتي 1997 و 2008)، مرجع سابق ذكره، ص ص12-13.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الطباعة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص72.

رابعا: الأجهزة الاستشارية:

1- **مجموعة الخبراء المتخصصين في الصندوق:** يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة الخبراء والمتخصصين بتحليل المسائل المالية والنقدية، ومراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي، وإعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب في الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للحكومات المدنية، بهدف إعانتها على تخطي المصاعب التي تواجهها. ومهمة هذه المجموعة هي مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار على أسس علمية سلمية، وأعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من أبناء نفس الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي، وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق.

2- موظفو الصندوق: يضم الصندوق مجموعة من الموظفين المدنيين الدوليين، ويبلغ عددهم حاليا نحو 2800 موظف ينتمون إلى (133) دولة، وتنص مواد الاتفاقية في الصندوق على أن يتمتع موظفوه بأعلى درجات الكفاءة والخبرة الفنية، وأن تراعي في تعيينهم اعتبارات التنوع في عضوية الصندوق، وتبعا لذلك يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين تقريبا.

3- اللجنة المؤقتة: تتكون هذه اللجنة من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي، وتجتمع مرتين في السنة، وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

4- لجنة التنمية: تتألف هذه اللجنة من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي

بموجب النظام الأساسي للصندوق كانت جميع عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل، ويدل تعبير قابلة (التحويل) من الناحية العملية على حرية جميع الأطراف، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، في الحصول على أو التخلص من عملة ما في سوق الصرف، للقيام بمبادلات مالية جارية أو نتيجة للقيام بهذه المبادلات.[1]

- إقامة نظام صرف ثابت مع توفير مرونة محدودة في إطار ثبات أسعار الصرف، ويتم تحديدها عن طريق دول الأعضاء بتحديد قيمه عملتها المحلية على أساس الذهب أو الدولار، وعدم السماح بالتبادل في عملتها في أسعار صرف تجاوز 01 بالمائة من قيمة عملتها بالذهب أو الدولار كما حددتها، ويتم العمل على تحقيق المرونة في تحديد أسعار الصرف بغية تجاوز جمودها، بإمكانية الدولة العضو اللجوء إلى الصندوق لسد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، حتى لا يجبرها هذا العجز على تغيير سعر صرف عملتها إزاء الذهب أو دولار وكذلك السماح

[1] ميثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة1، الأردن، 2008، ص196.

للدولة العضو إجراء تغيير في سعر صرف عملتها إذا كانت لا تتجاوز العشرة بالمائة من قيمه العملة ولأول مـــرة وإذا تعدى ذلك فإنه ينبغي الحصول على موافقة الصندوق، كما أن الاتفاقية أعطت الحق في الاقتـــراح علـــى أي عضو تعديل قيمة عملته في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات دون إلزامه بإجراء ذلك.[1]

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، بواسطة هيئة دائمة تهيؤ سبل التشاور والتـــآزر فيمـــا يتعلـــق بالمشاكل النقدية الدولية.

- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعـــة العمالـــة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، علـــى أن يكـــون ذلـــك مـــن الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

- العمل وفق الأهداف المذكورة على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

وسيسترشد الصندوق في تصميم سياسته واتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة في هذه المادة، وإذا كان ثبـــات أسعار الصرف هو من المبادئ التي قام عليها الصندوق عند إنشائه، وهو أمر تغير فيما بعد، فإن هـــذا الثبـــات لم يكن مطلقا، حيث أجيز تعديل هذه الأسعار إذا توافرت ظروف خاصة، ولذلك فإن اتفاقية الصندوق قد أخذت بحل وسط بين أنصار الثبات المطلق وأنصار تقلبات الأسعار، وإن كان النظام قد اتجه عمليا إلى مزيد من الثبـــات، وذلك حتى بدأت المشاكل اعتبارا من نهاية الستينات، حيث تم التراجع عن هـــذا النظـــام ككـــل في منتصـــف السبعينيات.[2]

الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي

أولا: تقديم المشورة:

يحصل الصندوق على المعلومات عما إذا كان البلد يتفاعل تفاعلا إيجابيا وبانفتاح في تحديد الشروط التي تقوم الحكومات والمتعاملين الأفراد ببيع وشراء العملات بها، بالإضافة إلى المعلومات عن الأوضاع الكلية لاقتصاد البلد العضو، وذلك من خلال المشاورات الدورية التي تعقد في هذا البلد، كما توفر تلك المشاورات أيضـــا الفرصـــة للصندوق لتشجيع إلغاء أي قيود من المحتمل أن يفرضها البلد على التحويلات المباشرة مـــن عملتـــه المحليـــة إلى العملات الأجنبية، وفي السنوات الأولى لنشأة الصندوق لم تكن هذه المشاورات الدورية إلزامية إلا بالنسبة للبلدان الأعضاء التي فرضت القيود على استبدال العملة، ولكن منذ عام 1978 بدأ الصندوق في ممارسة ذلك الأســـلوب في جميع الأعضاء وتجري المشاورات سنويا، ويمكن للعضو المنتدب أن يبدأ في القيام بمناقشات إضافية إذا ما وقـــع

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص180.

[2] زهار وليد، تحليل السياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية (أزمتي 1997 و 2008)، مرجع سابق ذكره، ص ص21-22.

أحد الأعضاء فجأة في صعوبات اقتصادية خطيرة، أو إذا ما اعتقد أن ذلك العضو بصدد إتباع ممارسات تضر بمصالح الأعضاء الأخرى.

ثانيا: الإشراف العالمي والرقابة الاقتصادية:

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة، أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء، وطبقا للاتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة، وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف.

وعلى نحو أكثر تحديدا توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياستها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم على مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة، وبالإضافة إلى ذلك يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال، وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني، ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصاديات حسبما تقتضي رقابة الصندوق وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها، وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

ويمارس صندوق النقد الدولي إشرافه على الاقتصاد العالمي من خلال الرقابة على الاقتصاديات العالمية، وتنصب الرقابة على قناعة مفادها أن السياسة الاقتصادية المحلية القوية والمتنافسة سوف تقود إلى استقرار أسعار الصرف وتنامي الاقتصاد العالمي ورخائه.

ثالثا: وظيفة المالية والإقراضية لمساعدة البلدان المتعثرة:

1-الوظيفة المالية والإقراضية:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله، بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات، كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، ويمكن للدول الأعضاء السحب على موارد الصندوق، ولكن مع بعض القواعد الأساسية التي يمكن تحليلها على النحو التالي:

- تمويل الصندوق للأعضاء لا يعد إقراضا بالمعنى اللفظي للقرض، وإنما هو يبيع عملات أجنبية يحتاج إليها البلد العضو مقابل أن يدفع هذا العضو قيمة هذه العملات بعملته المحلية، وعلى هذا فإن الدولة في الواقع لا تقترض

وإنما هي تشتري عملة، أو عملات أجنبية مقابل عملتها المحلية وفقا لأسعار الصرف السائدة، على أن تقوم الدولة المقترضة بالسداد بالذهب أو بعملات أجنبية.

- من أهم شروط التمويل أن الصندوق لا يقدم للدولة العضو سنويا من العملات الأجنبية اللازمة إلا في حدود 25 % فقط من الحصة في العام الواحد، ويمتنع الصندوق عن إمداد الدولة العضو بالعملات الأجنبية اللازمة إذا بلغت العملة المحلية للدولة العضو لدى الصندوق 200 % من الحصة الأصلية، بمعنى أن تراكم العملة المحلية للدولة العضو لدى الصندوق يعني مؤشرات بالغة الخطورة، أهمها أن العجز الذي تعانيه تلك الدولة هو عجز مزمن وليس مؤقتا، الأمر الذي يستدعي وقف التمويل لأن الأمر يحتاج إلى التصحيح الهيكلي، ثم إن هذا التراكم يعني أن عملة هذه الدولة غير مرغوبة في الدول الأخرى، مما قد ينصرف إلى ضعف الطاقة الإنتاجية والتصديرية لها، مما قد يسبب الاستنزاف المستمر لها.

- يذهب الصندوق أساسا إلى أن تمويله للاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات هو تمويل لاختلال مؤقت، يساعد الدولة على مواجهة العجز دون اتخاذ سياسات انكماشية تؤدي إلى زيادة القيود على التجارة الخارجية، فإذا ما وجد الصندوق أن الدولة ماضية في سياستها المقيدة وأن الاختلال في الميزان التجاري هو اختلال هيكلي، فإنه في هذه الحالة يمتنع الصندوق عن إقراض الدولة العضو، ويتقاضى الصندوق معدلات فائدة على القروض التي يمنحها للدولة العضو تتناسب مع حجم كل قرض ومدته، هذا فضلا عن تقاضي رسوم خدمة تقدر بـــ 0.5% قيمة كل صفقة من عملة الدول الأعضاء.

- يتحفظ الصندوق على تلبية طلب الأعضاء على عملة ما إذا اتضح أن تلك العملة المطلوبة عملة نادرة والعملة النادرة في هذا المعنى تنصرف إلى أن ما في حوزة الصندوق منها لا يغطي طلبات الدول الأعضاء الراغبة في شرائها.

2-سياسات الإقراض:

يقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من سياسات الإقراض:

أ. **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** وهي تشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق، وقد استخدمت لأول مرة في عام 1952، وهدفها الأساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل.

ب. **الإتفاقات الممددة متوسطة الأجل:** التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد، فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية.

ت. **تسهيلات الإقراض:** تأخذ التسهيلات والقروض التمويلية التي يتيحها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء والمستندة إلى موارده المالية المتوفرة تحت حساب الموارد العامة المتحصل عليها بنوع خاص من اكتتاب الأعضاء، والمكملة بموارد مفترضة من حين لآخر، وحسابات الدفع الخاصة الناتجة عن تسديد الموارد المقترضة إلى الصندوق الائتماني. وتأخذ هذه التسهيلات صيغ متعددة نوضحها في الآتي:

- **التسهيلات التمويلية الاعتيادية:** الشريحة الاحتياطية(الشريحة الذهبية ما قبل التعديل الثاني): يتيح صندوق النقد الدولي، استنادا إلى وجود حاجة متصلة بميزان المدفوعات، ودون الخضوع لرسوم أو لتوقع تسديد (إعادة الشراء) والالتزام به، موارد مالية بقدر تتجاوز حيازات الصندوق حصته في حساب الموارد العامة، باستثناء الحيازات الناشئة عن عمليات الاقتراض التي قام بها البلد المعني بموجب جميع سياسات الصندوق الخاصة باستخدام موارده العامة.

- **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 12و 18شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

- **تسهيل التمويل الممتد:** تحصل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي وبموجب ما أنشا في يونيو1974من تسهيل تمويلي ممدد ذي المدى الأوسع، والمبالغ الأكبر نسبيا، وبمعايير الأداء نفسها ومراحل السحب (إمكانية تقسيط السحب على أساس نصف سنوي)، وعلى وفق ما تنص عليه اتفاقات الاستعداد الائتماني، بعد تقديمه برنامجا يحدد فيه أهدافه وسياساته خلال فترة اتفاقه التمويلي الممتد والتزامه بتقديم بيان تفصيلي سنوي يعرض فيه السياسات والتدابير التي سيتبعها خلال الأشهر الإثني عشر التالية، على جزء من موارد الصندوق المالية لاجتياز الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في الإنتاج والتجارة والأسعار.

- **التسهيلات التمويلية الخاصة:** وهي كالآتي: تسهيل التمويل التعويضي الطارئ، التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية، التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية، تسهيل الاحتياطي التكميلي، تسهيل النفط.

3-وظيفة المساعدة الفنية والتدريب:

يقدم الصندوق المشورة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء، سعيا منه إلى تعزيز قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، وعلى رفع القدرات المؤسسية لدى حكوماتها، ويتطلب وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة توافر الخبرة الفنية اللازمة ووجود مؤسسات حكومية فعالة، وكثير من البلدان النامية بصفة خاصة يحتاج إلى المساعدة في بناء الخبرة الفنية في ميدان الإدارة الاقتصادية، وإلى المشورة بشأن السياسات والإصلاحات والترتيبات المؤسسية الملائمة التي أثبتت نجاحا في أماكن أخرى، ويعطي صندوق النقد الدولي الأولوية لتقديم المساعدة، عندما تكون هذه المساعدة عنصرا مكملا ومعززا لنشاطيه الرئيسين الآخرين وهما الرقابة والإقراض.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات خبرته الأساسية، من خلال إيفاد البعثات من المقر الرئيسي، وإرسال المتخصصين في مهمات قصيرة الأجل والاستعانة بمستشارين مقيمين، وإقامة مراكز إقليمية لتقديم المساعدة الفنية، وتقديم التدريب ميدانيا أو في معاهده الإقليمية المخصصة للتدريب أو في المقر الرئيسي.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها.
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية، وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارات الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق وتصميم شبكات الضمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي.
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.[1]

[1] زهار وليد، تحليل السياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية (أزمتي 1997 و 2008)، مرجع سابق ذكره، ص ص23-30.

خلاصة الفصل:

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة، حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية، وكذلك في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد، فالتنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن جهة أخرى يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي على مستوى دولي، يعني بتمويل العجز المالي للدول الأعضاء كل حسب درجة عجزها، من أجل دعم جهودها لإعادة بناء احتياطاتها الدولية وتثبيت أسعار عملاتها المحلية وكذا الاستمرارية في تغطية مدفوعاتها واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي من خلال تطبيق مجموعة من البرامج والسياسات والوقوف على الالتزام بتنفيذها من طرفا لبلدان الأعضاء.

الفصل الثاني:
التنمية في دول العالم الثالث ودور صندوق النقد الدولي في دعمها

تمهيد:

دول العالم الثالث هي الدول التي تتوفر لديها الفرصة العظيمة في وفرة الثروات الطبيعية كالثروة البشرية والمعدنية والمائية وغيرها، إلا أنها تفتقر للقدرة على استغلالها على أكمل وجه، وتكون هذه الدول بحاجة ماسة إلى التوجيه الصحيح لاستغلالها والاستفادة منها، وتتصف هذه الدول بأنها تفتقر للمستوى المعيشي للأفراد فيها، كما أنها تعاني من تدني جودة الخدمات في مؤسساتها التعليمية والصحية وغيرها، ومثل هذه الدول تتطلب ضرورةً وجود التنمية، لكن من المؤسف وجود مجموعة من المعوقات التي تقف عائقًا في وجه استمرارية الأمر، ومن جهة أخرى يعمل صندوق النقد الدولي للدفع بعجلة التنمية في بلدان العالم الثالث ببذل الكثير من الجهود لتحقيق ذلك.

المبحث الأول: واقع التنمية فيدول العالم الثالث

تعتبر التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في القضايا العالمية، ومركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت مشكلة التخلف من أكثر المشكلات إلحاحا في النصف الثاني من القرن العشرين، وأدت إلى تركز جهود متعددة على جميع المستويات داخل الدول النامية، وعلى المستوى العالمي للتخلص من الحلقة المفرغة للتخلف، فضلا عن محاولة تحقيق عمليات إنماء متينة وسريعة ومتجددة في الدول النامية.[1]

المطلب الأول: مفهوم وخصائص دول العالم الثالث

يشار إلى دول العالم الثالث بأنها تلك الدول التي لم تستغل ثرواتها الطبيعية والبشرية بالشكل الكافي أو الصحيح، وتعاني جملة من المشكلات على مستوى الخدمات.

الفرع الأول: مفهوم دول العالم الثالث

العالم الثالث: استعمل مفهوم "العالم الثالث" لأول مرة من طرف الإحصائي والاقتصادي الفرنسي **"آليفريد"** في مقال نشره في 1952 ويشير إلى أن هناك:

- دول العالم الأول: الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك.
- دول العالم الثاني: الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوربا الشرقية.
- دول العالم الثالث: ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وجميع دول آسيا باستثناء اليابان.

وقد أخذ هذا المفهوم صبغة سياسية أثناء الحرب الباردة، حيث كان يشير إلى الدول التي رفضت الانتماء إلى أي من القطبين، الغربي والسوفياتي. وتجسد ذلك في قمة باندونغ عام 1955 التي اعتبرت كمحاولة حازمة لجمع دول العالم الثالث في وحدة سياسية، من خلال تأكيد زعماء هذه الدول آنذاك على البقاء خارج الصراع الدائر بين الشرق والغرب.غير أن هذه الصبغة السياسية فقدت بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب السوفياتي، حيث أثبت التطور التاريخي استحالة بقاء هذه الدول "غير منحازة" وأوضح وجود العديد من العراقيل أمام تنميتها.

ورغم ذلك ظل هذا المفهوم مستعملا ليميز مجموعة من الدول شملت ثلاثة أرباع البشرية في نهاية الخمسينيات، وهي تشكل أربعة أخماس العالم اليوم، وتتميز بخصائص سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة، أهمها

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999،ص 22.

الماضي المشترك حيث خضعت أغلبية هذه الدول للاستعمار، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي, بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة، حيث تعاني شعوبها من الفقر ونقص التعليم والرعاية الصحية وسوء التغذية.[1]

وهناك العديد من المصطلحات المرتبطة بدول العالم الثالثجاءت في سياق تاريخي كما يلي:

عرفت دول العالم الثالث بأنها تلك الدول التي لم تصل بعد إلى مستوى مرتفع من التقدم التقني والاقتصادي، أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها.[2].

كما عرفت على أنها تلك البلدان المتخلفة اقتصاديا في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعتبر كيانات ذات خصائص مشتركة، مثل الفقر ومعدلات المواليد المرتفعة والاعتماد الاقتصادي على الدول المتقدمة.[3]

كما عرفت على أنها تمثل مجموعة من الدول الفقيرة والمتخلفة في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كمجموعة الدول الإفريقية والآسيوية ودول وسط جنوب أمريكا، وهي دول توصف بأنها ذات اقتصاد زراعي ومستوى معيشي منخفض، وعدم كفاية في الدخل، وتعاني من مشكلات الفقر وارتفاع معدلات الوفيات وسوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة.

كما عرفت على أنها تلك الدول التي تعاني من الفساد والأمية والعجز والركود الاقتصادي والاكتفاء بالاقتصاد التقليدي الاستهلاكي الغير متوازن.[4].

كما عرفت على أنها تلك الدول التي تضم ثلثي سكان العالم، معظمها دول مستهلكة أكثر مما هي منتجة[5].

كما عرفت على أنها هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود متجسدا ذلك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[6].

كما عرفت على أنها تلك الدول التي لا يكفي فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي

[1] صواليلي صدر الدين، لنمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، غير منشورة، 2006/2005، ص73.

[2] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص 29.

[3] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمان، الأردن،2008، ص67.

[4] خاطر أحمد مصطفى، التنمية الاجتماعية، المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص24.

[5] أمين جلال، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى الأروغواي 1998/1898، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص23.

[6] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص32.

واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي بإحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع.[1].

الفرع الثاني: خصائص دول العالم الثالث

تتفاوت دول العالم الثالث تفاوتا واضحا فيما بينها سواء في الموارد الاقتصادية المتاحة، أو في خصائص البنيان الثقافي والاجتماعي، أو المستوى الاقتصادي، ورغم ذلك فهي تشترك في العديد من الخصائص التي تختلف بمقتضاها اختلافا جوهريا عن الدول المتقدمة، وبشكل عام تشترك هاته الدول في الخصائص التالية:

أولا: الخصائص الاقتصادية: يمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي:

1- إنتشار البطالة: تتصف دول العالم الثالث بارتفاع نسبة البطالة بمختلف أشكالها ومسمياتها، من بطالة دائمة تظهر بسبب قلة رؤوس الأموال والاستثمارات في هذه الدول، وبطالة موسمية تظهر بمواسم معينة كمواسم الحصاد، ويرجع هذا النوع من البطالة إلى سيادة العمل الزراعي وغلبته على النشاط الاقتصادي لهذه الدول، وبطالة مقنعة تنتشر في معظم مفاصل العمل الإداري، وبطالة تكنولوجية بسبب استبدال فن إنتاجي قديم بفن إنتاجي حديث، أي الانتقال من الوسائل الإنتاجية اليدوية التقليدية إلى الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يؤدي في الغالب إلى تسريح العديد من اليد العاملة.[2]

2- إنخفاض مستوى الدخل الفردي: حيث يعود انخفاض متوسط دخل الفرد في هذه الدول بصفة أساسية إلى ضآلة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65 % من سكان العالم، إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط. وتتميز هذه الدول بأن حجم إنتاجها القومي ضعيف، كما أنها تعاني من الفقر كنتيجة لذلك، لأنها تدور فيما يسمى بالدائرة المفرغة للفقر، حيث أن ضعف الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض حجم السوق، وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار، ثم ضعف تكوين رأس المال ثم ضعف الإنتاجية، ثم انخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، وهكذا تظل الدورة تدور حول نفسها دون توقف.[3]

3- ضعف التكوين وتراكم رأس المال: تمثل المباني والمنشآت ومحطات توليد الكهرباء، وشبكات السكك الحديدية والبضائع الموجودة في المخازن والطاقات البشرية المتوفرة، رأس مال الدولة الذي يجب استثماره في العملية التنموية، إلا أن رأس المال هذا يعاني الضعف في دول العالم الثالث، بسبب قلة وضعف المنشآت وبسبب قلة وضعف الاستثمارات والصناعات وضعف استغلال الطاقات المتوافرة، ومن جهة أخرى ضعف تكوين رأس المال البشري.

---

[1] صواليلي صدر الدين, النمو والتجارة الدولية في الدول النامية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص74.

[2] حاطر أحمد مصطفى، التنمية الاجتماعية، المفهومات الأساسية و نماذج الممارسة، مرجع سابق ذكره، ص104.

[3] شفيق محمد، التنمية والمشكلات الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،1999، ص22.

4- ضعف الإنتاجية: تتسم دول العالم الثالث بضعف الإنتاجية إذ ما قورنت بالدول المتقدمة، فإنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، إذ نجد خمس عمال أو أكثر يشتركون في إنتاج سلعة معينة يستطيع أن ينتجها عامل واحد فقط في الدول المتقدمة، وذلك بسبب ضعف قدرات العامل.[1]

وهناك خصائص اقتصادية أخرى نذكرها باختصار:

- الاعتماد الشديد على القطاع الزراعي في توليد الناتج الوطني واستيعاب العمالة.
- انخفاض معدلات الادخار.
- التبعية الاقتصادية للخارج في المجال التجاري والمالي والتكنولوجي.
- ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية.
- عدم كفاية البنية التحتية.
- النظم المصرفية، وحتى في البلدان التي عرفت تحريرا لأسواقها المالية فإن مؤسساتها المالية بقية هشة، وتعرف المشاريع الممولة بالقروض عدة مخاطر.[2]

ثانيا: الخصائص الاجتماعية والثقافية:

لا تقل السمات الاجتماعية والثقافية أهمية عن السمات الأخرى، نذكر منها:

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني: تبدو هناك اختلافات جوهرية بين بلدان العالم الثالث في حجم السكان وكثافتهم، فهناك عدد كبير منها يتضمن خمسة ملايين نسمة، بينما عدد قليل يزيد سكانه عن 600 مليون نسمة وعموما تتميز البلاد النامية بارتفاع معدلات النمو السكاني، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدل الوفيات بصفة خاصة. فمعدل المواليد في البلاد النامية يتراوح بين 2 و5.3% سنويا، بينما تنخفض في الدول المتقدمة إلى 1% فقط، ففي الهند مثلا نمو السكان زاد من 1.25% سنويا سنة 1951 إلى 2.5% سنة 1981.

2- تخلف السكان: إن محدودية الإمكانات المادية لتوفير الاستثمار البشري اللازم لتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم يبقي السكان بمستوى متدني من القدرة والمهارة والكفاءة الإنتاجية، ويعود ذلك إلى انتشار الأمية وانخفاض مستوى التدريب وانخفاض المستوى الصحي للسكان، وانعدام أو ضعف الحركة لعنصر العمل، سواء جغرافيا أو مهنيا، إضافة إلى تأثير نظام القيم والتقاليد السائدة في المجتمع، والذي لا يشجع على الريادة والمخاطرة.

3- خصائص متعلقة بمستوى المعيشة: وهذه السمات موجودة في مستويات كثيرة، إذ تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج، ومن ثم مستويات التعليم والصحة[3]،

[1] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص18.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص50.

[3] يوسف بعيطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10 ،ع1 ،جامعة الجزائر3، أفريل2019، ص ص85-86.

فخمس سكان العالم تقريبا يعيشون في النصف الشمالي للكرة الأرضية فوق خط الفقر، ويضم القسم الثاني أربعة أخماس السكان والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.[1]

4- انخفاض مستوى الدخل الفردي: إذ ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، وتزداد الفجوة التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة اتساعا مع مرور الوقت. وتزداد الهوة الفارقة بين معدل الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا، فبعد أن كانت حصة دخل أفقر 20%من الدول النامية تعادل 30/1 من دخل أغنى 20% من الدول المتقدمة في عام 1960، أصبحت هذه الحصة تعادل حوالي 90/1 في الوقت الحالي.

5- عدم عدالة توزيع الدخل: فإذا كانت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة تشكل حافزا للنمو بسبب المساهمة الكبيرة لذوي الدخول العالية في توفير الادخار المحلي اللازم لتمويل التنمية، فإن الأمر على خلاف ذلك في الدول النامية، حيث تشكل هذه الظاهرة سببا لنزاعات داخلية غير مواتية لتنفيذ برامج التنمية، إضافة إلى أن أموال أغنياء العالم النامي لا يعادَ توظيفها داخل أوطانهم، بل تهرب إلى الخارج وتنفق في أوجهٍ لا تخدم التنمية بشكل كبير.

ثمة مشكلة أكثر تعقيدا للبلدان النامية وهي الفساد، فالديكتاتوريون الفاسدون يفرون بالمليارات ويودعون الأموال في المصارف الخارجية والمراكز المالية الكبرى، بما فيها لندن.[2]

ثالثا: الخصائص الديموغرافية:

يتميز البناء الديموغرافي في بلدان العالم الثالث بعدة سمات، أبرزها ارتفاع معدلات الوفيات والمواليد، تدني الحالة الصحية وارتفاع معدلات الإعالة، بحيث يصبح العنصر البشري على الرغم من أهميته غير مؤهل وغير قادر على استغلال موارده الطبيعية، كما ينجم على خصوصية البناء الديموغرافي في هذه الدول مشكلات أبرزها:

1- عدم التوازن بين السكان والموارد الطبيعية المتاحة: فقد يكون عدد السكان أكبر من الحجم اللازم أو أقل من الحجم اللازم، فعندما يكون عدد السكان مثاليا يكون متوسط انتاج الفرد أو متوسط الدخل العيني للفرد مرتفعا ومنه مستوى المعيشة أعلى، أما إذا كان عدد السكان أكبر من الحجم اللازم، فإن هذه الحالة تسمى بالإزدحام السكاني أو الضغط السكاني، ومنه فإن متوسط الدخل و مستوى المعيشة يكون منخفضا.

2- التركيب العمري للسكان: تتميز بلدان العالم الثالث بارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15سنة، إذ قدرت نسبتهم بـــــ: 45%.[3]

وهناك خصائص ديموغرافية أخرى نذكر منها:

- عدم تلبية الحاجات الأساسية بصفة عامة (سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب).

[1] المرجع السابق، ص86.

[2] جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الإقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، 2011 ،ص267.

[3] عبد الطيف رشاد أحمد، تنمية المجتمع المحلي، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2007، ص15.

- تدني المستوى الصحي (نقص الخدمات، انتشار الأمراض).[1]

رابعا: الخصائص السياسية:

تتميز الدول النامية بمجموعة من الخصائص السياسية، نذكرها في الآتي:

1- أزمة الوضع السياسي: السمة العامة لوضعية القوانين في البلدان المتخلفة هي المباعدة ما بين النصوص الدستورية والواقع العملي، أيضا الاستناد إلى وثائق دستورية مكتوبة، ومؤسسات وبناءات سياسية حديثة، لم تكن في أغلب الأحوال إلا واجهات سياسية شكلية، لا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات المستضعفة، ومن الإيديولوجيات السياسية الشائعة الانتشار هي الاشتراكية والرأسمالية والتي في مجملها لم تصل من خلالها المجتمعات المستضعفة الوصول إلى مفهوم الدولة القانونية، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، إما بنظم عشائرية أو عائلية أو بنظم فردية.

2- عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني: يعنى بالمجتمع المدني مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، والتي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات ...الخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة[2]، في هذا السياق نجد المجتمع المدني في دول العالم الثالث فاقدا لاستقلاليته لعدة أسباب منها:

- وجود الدولة التي لا تثق بالمجتمع، فالدولة تسمح قانونا للجمعيات والتنظيمات المدنية، ولكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية.
- انتشار سلطة الدولة في ميادين الحياة المجتمعية.
- تبعية المجتمع للدولة وسيطرتها الشاملة عليه.[3]

3- الاختلال السياسي: والذي كان نتيجة وجود نماذج مختلفة الايديولوجية، والاستعمار الذي أدى إلى وجود أنظمة سياسية منحرفة بالمقارنة مع الوضع في الدول الأكثر تقدما، وبخاصة تلك التي تتواجد فيها مؤسسات ديمقراطية تمثيلية. كذلك تعاني الدول النامية من اضطرابات وانقلابات في نظم الحكم، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار، وإلى هروب رأس المال المادي والبشري[4].

خامسا: الخصائص التجارية:

تتعلق هذه الخصائص بالتجارة الخارجية من حيث حجم التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات واتجاهاتها، والتي تركز على عدد محدود من السلع الأولية، وتحصل منها على أكثر من 50% من

[1] يوسف بعيطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ص86.

[2] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص130-139.

[3] المكان نفسه.

[4] عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقا يد، تلمسان، 2013/2012، ص61.

حصيلة صادراتها، وتتميز هذه الصادرات بالتركيز الجغرافي الشديد، حيث يتجه الجانب الأكبر منها إلى قلة من الدول الصناعية، ومن شأن هذه المظاهر أن تؤثر على عمليات التنمية في هذه الدول من عدة جوانب، كعدم استقرار الدخل من الصادرات نتيجة لشدة التقلبات في أسعار المواد الأولية، وتراجع الطلب على هذه المواد وفقدان هذه الدول لكثير من أسواقها في الدول المتقدمة، مما أدى إلى تحول شروط التبادل التجاري لغير صالح دول العالم الثالث.[1]

المطلب الثاني: عوامل التخلف في دول العالم الثالث

التخلف انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها، تسود في زمان ومكان معين وفي مجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه، فمنهم من يذكر أنه:

- اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.
- البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.
- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة عنصر العمل.مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.
- التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.
- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي[2].

إن حالة التخلف ليست لصيقة بالمجتمعات ولكنها تكتسب من خلال ظروف معينة تمر بها المجتمعات المتخلفة، وأرجع بعض العلماء ظاهرة التخلف على عدة عوامل منها: [3]

أولا: العوامل الاقتصادية: تتمثل في:

1- التخلف بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد: تتلخص في أنه كلما ارتفع متوسط دخل الفرد تصبح الدولة متقدمة، وكلما قل متوسط دخل الفرد تصبح الدولة متخلفة، وفي الدول النامية نجد أن المتوسط لدخل

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص51.

[2] محمد أحمد الداوي، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ،ص ص 2-4.

[3] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ط2، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 1999، ص116.

الفرد ضعيف لقلة الإنتاج ولتزايد السكان، وهذا المعيار مرفوض أيضاً، وخير مثال على ذلك قطر التي متوسط دخل الفرد فيها أكبر من الدخل الولايات المتحدة، ومع ذلك فهي دول نامية.

2- تخلف طرائق الإنتاج: فالزراعة مثلاً ما زالت تعتمد على أساليب الإنتاج البدائية، والتي ربما لم تتغير منذ آلاف السنين، وباستثناء الصناعات الحديثة، ينخفض مستوى الأساليب الفنية للإنتاج بالقطاع الصناعي الذي لا يستأثر على أية حال إلا بجانب محدود من الأيدي العاملة.

3- التبعية الاقتصادية: تكون تبعية بلد ما اقتصادياً لبلد آخر في الغالب ثمرة لتبعيته السياسية له من قبل، وعندما تزول روابط التبعية السياسية تظل روابط التبعية الاقتصادية التي تعيش بعدها، ولكن من المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن إن تنشأ دون أن يكون البلد التابع مستعمرا سابقا للبلد الذي يتبعه، وتلك هي مثلاً حالة معظم البلدان أمريكا اللاتينية التابعة اقتصادياً للولايات الأمريكية المتحدة، كنتيجة لضعفها الاقتصادي وقت حصولها على الاستقلال، وهذا الضعف الذي كان ثمرة للسيطرة الاستعمارية السابقة هو الذي أوقعها في التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، ويمكن أن تتخذ التبعية الاقتصادية أشكالاُ متعددة لا يستبعد أحدها الآخر، وإن كان لكل منها مرحلة تاريخية كانت له فيها السيادة.[1]

4- العوامل البيئية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن البيئة المحيطة بأبناء المجتمع هو السبب الرئيسي في تخلفه، وتتمثل هذه العوامل الطبيعية في الموقع الجغرافي، والسطح، والمناخ والتي يصعب تغييرها، فأغلب الدول النامية تقع في المناطق المدارية والاستوائية، بينما معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة، حيث خصص العلماء جهتي الشمال والغرب الجغرافيين كمناطق للتقدم، وجهتي الجنوب والغرب مناطق للتخلف في العالم.

5- العوامل الاجتماعية: أرجعت بعض النظريات التخلف إلى القيم الاجتماعية والثقافية المتحجرة التي تحكم سلوك الأفراد في هذه المجتمعات، والتي لم تسمح بظهور دافع قوى للإنجاز لدى الأفراد، هذا بالإضافة إلى أن هذه المجتمعات تملك سلوكيات تحترم علاقات القرابة والصداقة والمراكز الاجتماعية على حساب الكفاءات.[2]

6- العوامل البشرية: وجود عجز مطلق في العاملين والخبرات المؤهلة تأهيلا علميا عاليا، وتوجد المشكلة نفسها فيما يتعلق بالمهندسين والتقنيين والاختصاصيين الزراعيين، وكذلك الإداريين في بعض البلدان. ضف إلى ذلك العجز في المهارات ذات المستوى المتوسط في مجالات التصنيع المتقدم، وما يجري الآن من استتراف للعقول والخبرات من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بواسطة الو م أ وأوروبا الغربية يزيد الوضع تفاقما، ونعني بذلك هجرة العقول التقنية والمهنية والاقتصادية وحتى الإدارية من أصحاب المستويات العليا من بلدانهم، وبهذا يتم استتراف البلدان المتخلفة من المهارات المتاحة بالرغم من قلتها أصلا، عن طريق الإغراءات المالية، وتوفير فرص العمل الجيدة، وتهيئة الظروف الحياتية الملائمة في البلدان المتقدمة، مما يضطر البلدان المتخلفة إلى التعاقد مع خبرات أجنبية وبتكلفة خيالية.

[1] صبحي محمد قنوص، مرجع سابق ذكره، ص117.

[2] رشوان، حسين عبد الحميد، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2005، ص192.

ثانيا: العوامل السياسية: يمكن إرجاعها إلى:

1- غياب القناعات لدى النخب السياسية في السلطة التي مثلت الثقل السياسي في المجتمع أيضا، بأفضلية الديمقراطية كنظام للحكم على النظام الاستبدادي، وعدم بروز الديمقراطية كمصلحة حقيقية لتلك الأطراف، وعدم وجود مصلحة للخارج في قيام نظام ديمقراطي حقيقي.

2- الإنقسام الطائفي والعرقي الذي أضحى ملمحا راسخا في بعض البلدان النامية وبخاصة البلدان العربية، وقد بلغ الأمر حد تهديد الوحدة الوطنية والإتيان على ما تبقى من مقومات الاستقرار الأهلي والمدني، كما هو الأمر في العراق ولبنان واليمن والسودان وسوريا، وإلى حد ما في مصر والجزائر، كذلك الاستقطاب الإيديولوجي الحاد بين التيارات الإسلامية والتيارات اليسارية والليبرالية في بعض البلدان العربية، وهو انقسام يصل إلى درجة من الحدة في بعض الأحيان، إلى الحد الذي يرى فيه هذا الطرف أو ذاك في الدولة التسلطية الملاذ الأخير الذي يمكن الاحتماء به واستخدامه لمواجهة الخصم أو لتحقيق مكاسب ذاتية مفترضة.

المطلب الثالث: معوقات التنمية في دول العالم الثالث

بعد التطرق لعوامل التخلف في دول العالم الثالث سيتم في هذا المطلب إلى استعراض معوقات التنمية في المجتمعات النامية، حيث تمثل تحديا كبيرا أمام محاولة التقدم والتحديث، بالرغم من تعدد النظريات التي جاءت في إطار النسق المعرفي السوسيولوجي، من أجل تحديد عناصر ومقومات التنمية بالمجتمعات المتخلفة، وعموما يمكن أن نذكر أهم معوقات التنمية التي تواجهها دول العالم الثالث ضمن كافة الأبعاد، والمتمثلة أساسا في:

أولا: عوائق اقتصادية: حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في بلدان العالم الثالث تتمثل في:

1- الدائرة المفرغة للفقر: حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي، بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج والنمو.

2- ضيق حجم السوق: إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي، والذي تعاني منه بلدان العالم الثالث في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات تقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج، وزيادة ترشيد استغلال الموارد

الاقتصادية المتاحة، غير أن السبب في عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفرغة للفقر.[1]

وهنالك عدة معوقات اقتصادية نذكرها كما يلي:

- تفاقم أعداد السكان وتزايد معدلاتها في الدول النامية، ويأتي ذلك بالتزامنِ مع تدني نسبة السكان المساهمين في الأنشطة الاقتصادية.
- تدني الأيدي الوطنية المؤهلة في الدول النامية، وذلك لانعدام فرص العمل المناسبة للخبرات، فيترتب على ذلك هجرة العقول وأصحاب الكفاءة إلى الخارج بحثًا عن الفرص المناسبة.
- انعدام الاستقرار والأمن.
- تدني مستوى الإنتاج الصناعي وازدياد المديونية وتدني نسبة المدخرات، بالإضافة إلى تفشي البطالة.
- انعدام وغياب المساواة في توزيع الدخل والثروات في المجتمع.
- الاختلاف الملموس في مستوى التطور بين مجموعة دول العالم الثالث.[2]
- وجود خلل أو بعض الأخطاء في الهيكل الاقتصاد.
- قلة وعدم وجود رؤوس أموال في أيدي المستثمرين والأفراد.
- وجود حالات كبيرة من سوء الإدارة والفساد الإداري.
- عدم وجود منتجات محلية جيدة.
- وجود العديد من الديون المتراكمة على الدولة تجاه الدول الأُخرى.
- عدم القدرة على حماية حقوق المستهلك في كثير من الأحيان.
- محدودية وضُعف قانون المنافسة بين التجار.
- كثرة الأراضي الصحراوية والتي تُعتبر عائق أمام بناء العديد من المشاريع، والتي تفتقر إلى البُنى التحتية.[3]

ثانيا: عوائق اجتماعية: ويمكن أن نحدد ذلك في النقاط التالية:

- أنماط الاستغلال الفعلي الذي يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوى الأجنبية.
- القيم المدمرة التي تنشرها القوى الاستغلالية بين فئات المجتمع والأوهام الزائفة التي تروج لها، مثل قيم الأنانية والفردية والقيم الاستهلاكية.

[1] كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص32.

[2] كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، مرجع سابق ذكره، ص33.

[3] خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، ط1، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1981، ص60.

- الظروف المعيشية الفعلية والإنسانية التي تتعيش فيها غالبية جماهير الشعب في البلدان المتخلفة، وانعكاسها على قدرات الإنسان، وتأثير ذلك على موقفه من التنمية ودرجة إسهامه فيها.
- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين فئات الشعب، وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية.
- طبيعة التفاوت بين القرية والمدينة والكشف عن طبيعة القوى التي تكرس هذا التفاوت الواضح.[1]
- تدني مستوى المشاركة الجماعية ومساهمتها في خطط التنمية، ويأتي ذلك نظرا لتمركز الأمور في يد جهات محددة تهيمن على مشاريع التنمية، فتحتكر مثل هذه الجهات الأمور والامتيازات والمشاريع لصالحها لتحقيق أعظم قدر من الفائدة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتحويلها لمصالحهم الشخصية، كما أن اتباع مبدأ المركزية في صنع القرار معوق من هذه المعوقات، بالإضافة إلى تفشي الأمية وتفاقم معدلات الوفيات والمواليد، إذ يعدان من المعوقات الاجتماعية، هذا وتدرج تحتها أيضا ظاهرة تشغيل الأطفال وتدني جودة المستوى الصحي.
- ثقافة الأفراد في التنحي عن العمل في بعض الوظائف، والتي ربما يُفضل الأفراد البقاء في المنزل على أن يقوموا بالعمل في هذه المهن، ومن الأمثلة على هذه المهنة عامل النظافة أو التجارة والنجارة وبعض المهن الحرفية.
- قلة المعلومات الخاصة بالتنمية الاقتصادية لدى العديد من أفراد المجتمع والجهل بشكل عام.
- العديد من العادات التقاليد السلبية المتعلقة بعدم احترام القوانين والأنظمة والعديد من الثغرات الاجتماعية وعادات الجهل والتخلف المرتبطة بالعمل والتعليم النسائي، وكذلك الانفجار السكاني وزيادة أعداد المواليد وقلة الوفيات وغيرها.
- كثرة حالات الطلاق وعدم الاستقرار الاجتماعي ممّا يولّد أسرة ومجتمع غير كفؤ.[2]

ثالثا: عوائق سياسية: من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر مايلي:

- **التبعية السياسية:** إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل بلدان العالم الثالث، وما المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها ولنظامها الاقتصادي والسياسي، ضف إلى ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة.
- أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يجعل منه متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

[1] السروجي طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، ط1، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 60-61.
[2] خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، ط1، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1981،ص60.

- أن المجتمعات في دول العالم الثالث تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا تؤثر سلبا في تنمية المجتمع.
- ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية، ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع.
- تأثير العلاقات غير الرسمية من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية على النظم السياسية، ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع.[1]
- وجود العديد من التدخلات السياسية الخارجية بأمور الدولة وقوانينها، والتي تعمل على الحد من حريتها.

_ عادةً ما يكون التمويل القادم من خارج البلاد لمعظم مشاريع الدول النامية غير كاف.

هذا وتصنف المعوقات ذات العلاقة بالتنمية السياسية على أنها الأكثر شيوعا وانتشارا إجمالا؛ إذ تأتي على هامش انتهاج أسلوب المركزية في السلطة من قِبل حكومات الدول النامية، لذلك فإن الغالبية العظمى من الدول النامية تخضع لحكم جماعات سياسية تحتكر السلطة في كافة نطاقات الحياة، فيكون الشعب مكتوف الأيدي عن المشاركة الديمقراطية في حقه السياسي، كما أنه يوجد غياب ملموس للتنسيق الإيديولوجي الذي يلبي احتياجات البناء الاجتماعي والسياسي، كما أنها تعاني من حالة ضعف في البناء القومي، وتدني مستوى الوعي الثقافي في النطاق السياسي.[2]

رابعا: عوائق بشرية:

تُعتبر المعوقات البشرية من أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، والتي تُشكل العُقبات الكبيرة أمام العديد من الدول النامية، وفيما يخص المعوقات البشرية والتي تتمحور حول قلة وجود الأخصائيين الذين يستطيعون العمل على إدارة التنمية الاقتصادية بشكل جيد وقلة الخبرة لديهم، حيث تفتقر الدول النامية إلى الأيدي العاملة والعقول النيرة ذات الخبرة والكفاءة الجيدة، والتي بدورها تعمل على تحسين وتطوير وقوية الاقتصاد وتنميته. وكذلك عدم وجود الكفاءة والخبرة يؤدي إلى تقديم حلول وخطط اقتصادية غير مناسبة وغير ملائمة وغير كفؤة؛ الأمر الذي يُشكل عُقبة اقتصادية كبيرة وغير مناسبة، وكذلك يقود إلى التأخر في التنمية الاقتصادية وعدم نموها وعدم تطويرها.[3]

[1] السروجي طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مرجع سابق ذكره، ص 61.
[2] خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص61.
[3] المكان نفسه.

المبحث الثاني: جهود صندوق النقد الدولي في دعم تنمية دول العالم الثالث

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الأدوار التي يلعبها صندوق النقد الدولي في الدفع بعجلة التنمية في دول العالم الثالث، والجهود المبذولة من طرفه في سبيل ذلك.

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في اقتصاديات دول العالم الثالث

لصندوق النقد الدولي مكانة ودور هام في اقتصاديات دول العالم الثالث، من خلال طبيعة العلاقات التي تربطه بهذه البلدان، وتقديمه المساعدة لها من خلال دعم التنمية ومنح القروض.

الفرع الأول: علاقة الصندوق بدول العالم الثالث

نتيجة للصعوبات التي عرفتها اقتصاديات دول العالم الثالث، وما ترتب عنها من تدهور في هيكلها الاقتصادي، مما عزز من تضاعف عجز موازين مدفوعاتها وجعلها عرضة للاستدانة الخارجية، الأمر الذي حتم عليها الإستنجاد بصندوق النقد الدولي، ولنتيجة نقص مصادر التمويل العالمية الأخرى استغل الصندوق الأمر وبتزكية من الدول الصناعية الكبرى، بحيث قام الصندوق بالحياد عن مبادئ "بروتن وودز"، بحيث أصبح يهتم بإدارة الديون لدول العالم الثالث وضمان الوفاء لصالح الدائنين.

وترجع أولى اهتمامات الصندوق بدول العالم الثالث لسنة 1985، عندما أطلق "جيمس بيكر" نداء للدول الصناعية من خلال بنوكها التجارية من أجل تقديم قروض جديدة للدول التي تعاني من المديونية الخارجية، على أن يشرف صندوق النقد الدولي على إدارة هذه الديون، وذلك من خلال ربط استفادة كل دولة من هذه القروض بتطبيق برامج " التكييف الهيكلي"[1].

الفرع الثاني: دور الصندوق في الشرق الأوسط وإفريقيا

يلعب صندوق النقد الدولي دور فعال في مساندة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية، تهدف إلى تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستوياتها المعيشية، وتتخذ أشكال هذه المساندة أشكال متعددة من مناقشات وإبداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض.

وركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل خاص:

أولا: إصلاح القطاع العام:

أسهمت مشورة الصندوق ومساعداته الفنية في تحسين إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أبرز النجاحات في هذا الصدد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل من: السودان، وجمهورية

[1] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص63.

موريتانيا الإسلامية، وإصلاح ضرائب الدخل في كل من: باكستان، المملكة العربية السعودية، لبنان، اليمن، وإدارة الإنفاق في كل من: الأردن، تونس، باكستان، غزة، جمهورية موريتانيا الإسلامية، إضافة لتقديم الصندوق مساندة قوية لعملية الخوصصة، وحقق نتائج باهرة فيها في كل من: الأردن، باكستان، تونس، جيبوتي، السودان، لبنان، مصر، المغرب، جمهورية موريتانيا الإسلامية.

ثانيا: زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والإدارة:

يقوم الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي ببحث درجة الشفافية في السياسات الاقتصادية، على أساس المقارنة مع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا، وقد شاركت عدة دول في هذه العملية الطوعية التي تتضمن تقييما لشفافية المالية العامة في كل من: إيران، باكستان، تونس، مصر، موريتانيا، وشفافية البيانات وصحتها في كل من: الأردن، تونس، المغرب، وشفافية السياسة النقدية والمالية في كل من: الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، عمان، مصر، والتشريعات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب لكل بلدان المنطقة.

ثالثا: تحرير التجارة:

يدعم الصندوق خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صوب تحرير التجارة والمبادرات التجارية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقات الشراكة المنتظر عقدها مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الجاري إنشاؤها، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ[1]، التعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

رابعا: تطوير الأسواق المالية:

يسهم الصندوق في جهود تعزيز الرقابة المصرفية في كثير من البلدان، وهو ما يتم في بعض الأحيان في إطار برامج تقييم القطاع المالي المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، كما حدث في تونس، لبنان، مصر، والمغرب. بينما دأبت دول عدة على استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية منذ فترة طويلة، كعمليات السوق المفتوحة وتغيير سعر إعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، فقد ساعد الصندوق بلدان أخرى على استحداث هذه الأدوات كباكستان واليمن.

خامسا: إصلاح نظم أسعار الصرف:

يقدم الصندوق مساعدات فنية ومشورة بشأن السياسات في سياق جهوده الداعمة لتطوير أسواق الصرف، بما في ذلك إنشاء أسواق صرف بين البنوك في كل من: تونس والمغرب، وتوحيد أسعار الصرف في كل من:

[1] شقيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص118.

إيران، ليبيا، واليمن، وتطبيق نظم أسعار الصرف المرنة والسياسات النقدية الداعمة لها في كل من: باكستان، تونس، السودان، مصر، واليمن.[1]

الفرع الثالث: دور الصندوق في تنمية اقتصاديات دول العالم الثالث

رغم أن سياسات الصندوق مع الدول النامية تعسفية إلا أن له بعض الوقفات البسيطة، وان كانت لا تذكر بالنسبة لدول العالم الثالث، ألا ومنها أنه بتضافر جهود الصندوق والعديد من المؤسسات الأخرى كانت موافقة 189 من قادة العالم في عام 2000 على الأهداف التي تدعو إلى خفض عدد ممن يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد إلى النصف في الفترة بين 1990و2015، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وخفض نسبة الوفيات بين الرضع والأمهات، وضمان تحقيق الاستدامة البيئية.

وبفضل الأداء القوي للنمو وتحسين السياسات الذي شهدته البلدان الفقيرة تمكن أكثر من 34 مليون طفل من الحصول على فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإكماله منذ سنة 2000، إضافة لتطعيم ما يزيد عن 550 مليون طفل ضد الحصبة.[2]

وترتبط سياسات وبرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.
- تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
- تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى للسكان.
- السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.
- ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها.
- تطوير الفن الإنتاجي المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في دول العالم الثالث.[3]

المطلب الثاني: قروض صندوق النقد الدولي لدول العالم الثالث

الهدف من قروض الصندوق هو إعطاء البلدان الأعضاء فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تصحيحية منظمة، تستعيد بها الظروف الملائمة لاقتصاد مستقر ونمو مستدام، وتختلف هذه السياسات حسب ظروف كل بلد، على سبيل المثال، قد يحتاج البلد الذي يواجه هبوطا مفاجئا في أسعار صادراته الأساسية إلى مساعدة مالية وهو يمر بمرحلة تنفيذ تدابير لتقوية اقتصاده وتوسيع قاعدة صادراته. وقد يحتاج البلد الذي يعاني من

[1] المرجع السابق، صص119-120.

[2] أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، دون ذكر السنة، ص20.

[3] المرجع السابق، ص28.

خروج التدفقات الرأسمالية بشكل حاد إلى معالجة المشكلات التي أدت إلى فقدان ثقة المستثمرين، فربما تكون أسعار الفائدة شديدة الانخفاض، أو عجز الموازنة ورصيد الدين يتناميان بسرعة كبيرة، أو النظام المصرفي غير كفء أو ضعيف التنظيم.

الفرع الأول: أدوات صندوق النقد الدولي المستخدمة في إقراض البلدان

يساعد الصندوق البلدان المتعرضة لأزمات من خلال تقديم تمويل وقائي يساعد على منع الأزمات وتأمين البلدان منها، ويجري تعديل أدوات الإقراض باستمرار لكي تلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء[1]، وتُصمّم الأدوات المختلفة التي يستخدمها الصندوق في الإقراض، بحيث تتلاءم مع احتياجات موازين المدفوعات بأنواعها المختلفة، وكذلك الظروف الخاصة لكل بلد عضو، وكل البلدان الأعضاء في الصندوق مؤهلة للحصول على موارده المودعة في حساب الموارد العامة بشروط السوق، ولكن الصندوق يقدم دعما ماليا بشروط ميسرة أيضا بأسعار فائدة صفرية حاليا من خلال" الصندوق الإستئماني للنمو والحد من الفقر"، وهو مصمم بشكل أفضل ليتلاءم مع تنوع بلدان الدخل المنخفض واحتياجاتها المختلفة، وعلى مدار التاريخ، كان الصندوق يقدم معظم مساعداته لاقتصاديات الأسواق الصاعدة والمتقدمة الواقعة في أزمات باستخدام "اتفاقات الاستعداد الائتماني"، لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات الاحتمالية أو ذات الأجل القصير، ويؤدي "اتفاقات الاستعداد الائتماني" غرضا مماثلا بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، أما "تسهيل الصندوق الممدد" و"التسهيل الائتماني الممدد" المخصصان للبلدان منخفضة الدخل، فهما الأداتان الأساسيتان لدى الصندوق لتقديم دعم متوسط الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، وقد حدثت زيادة كبيرة في استخدام هاتين الأداتين منذ الأزمة المالية العالمية، مما يعكس الطابع الهيكلي الذي تتسم به مشكلات ميزان المدفوعات في بعض البلدان الأعضاء.

وللمساعدة على منع الأزمات أو تخفيفها وتعزيز ثقة السوق في الفترات التي ترتفع فيها المخاطر، يتاح للبلدان الأعضاء ذات السياسات الاقتصادية القوية بالفعل استخدام "خط الائتمان المرن" أو"خط الوقاية والسيولة".

ومن خلال "أداة التمويل السريع" و"التسهيل الائتماني السريع" يقدم الصندوق مساعدات عاجلة أيضا للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجا ملحا، بما في ذلك الاحتياجات الناتجة عن صدمات أسعار السلع الأولية والكوارث الطبيعية وأوجه الهشاشة الداخلية.

ومراعاةً للظروف المختلفة التي تمر بها البلدان الأعضاء، يُتوقع من البرامج التي يدعمها حساب الموارد العامة أن تحل مشكلات ميزان المدفوعات لدى البلد العضو خلال فترة البرنامج، بينما تستغرق البرامج التي يدعمها "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" وقتا أطول لمعالجة هذه المشكلات.[2]

[1] صحيفة وقائع ،صندوق النقد الدولي، عدد فيفري 2021، ص03.

[2] صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص03.

الفرع الثاني: القروض المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي

على عكس بنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي القروض لمشروعات محددة، فبدلا من ذلك، يهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معاجلة مشكلات في ميزان المدفوعات، وتحقيق استقرار اقتصادياتها، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام. ويمكن كذلك تقديم التمويل من صندوق النقد الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الجوائح، وأخيرا يقدم صندوق النقد الدولي كذلك تمويلا وقائيا للمساعدة على منع الأزمات المستقبلية والتأمين ضدها ويواصل تعزيز الأدوات المتاحة للحيلولة دون وقوع الأزمات.

وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض " القروض بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض التي تُقَدِّم للبلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة"، وفي الوقت الراهن، لا تُحمل القروض الميسرة بأي فائدة.[1]

الجدول رقم (02): الإقراض وتخفيف أعباء الديون' حسب الوضع في 15 سبتمبر 2020

(مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)

الأعضاء	المبالغ التي تم الموافقة عليها	الأعضاء	المبالغ التي تم الموافقة عليها
كولومبيا	6849.7	البوسنة والهرسك	265.2
إكوادور	469.7	أفغانستان	161.9
جامايكا	382.9	باكستان	1015.5
الميكسيك	44563.5	تشاد	73.12
غواتيمالا	428.6	بوركينا فاسو	84.28
كوسوفو	41.3	غينيا الاستوائية	205.009
مولدوفا	115	غينيا بيساو	1.08
الجبل الأسود	60.5	اليمن	14.44

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020.

[1] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2020، ص 32.

وعليه فإن صندوق النقد الدولي يساعد البلدان المتضررة من الأزمات من خلال توفير الدعم المالي الذي يعطيها فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تصحيحية تعيد إلى الاقتصاد استقراره ونموه، كذلك يقدم الصندوق تمويلا وقائيا يساعد على منع الأزمات وتأمين البلدان منها، حيث كان مجموع الإقراض لسنة 2020 كآتي:

- منطقة آسيا والمحيط الهادئ: 1.345 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- منطقة أوروبا: 4.419 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: 14.977 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: 19.014 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- منطقة نصف الكرة الغربي: 82.086 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

المطلب الثالث: صندوق النقد الدولي وحل مشكلة الدين الخارجي لدول العالم الثالث

تطورت ديون العالم الثالث، وهذا راجع إلى القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي لهذه الدول التي تعد كدين لها، لهذا سنحاول في هذا المطلب تبيان كيف كان دور صندوق النقد الدولي في حل هذه المشكلة.

الفرع الأول: ماهية إعادة جدولة الديون

إن الديون تعكس آثار سلبية على بلدان العالم الثالث التي أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا، من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحق في آجالها المحددة، مما جعلها عاجزة عن تمويل برامجها الوطنية. إن هذا الوضع يدفع البلدان المدينة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية:

- أن يتوقف البلد عن سداد أقساط ديونه ويسدد مستحقات خدمة الديون، وهذا الخيار صعب لأنه يحرم البلد من الاقتراض مستقبلا.
- إن يخفض البلد من إنفاقه العمومي ويستمر في ضمان دينه، وهذا الخيار صعب لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين.
- أن يتجه البلد نحو إعادة جدولة ديونه، وهو الخيار الذي اتبعته معظم الدول النامية، رغم مخاطره الكبيرة التي تؤدي عبر الزمن إلى زيادة التدخل الأجنبي في صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها في بلدان العالم الثالث، كما أنه خيار يخدم مصلحة الاقتصاديات المتطورة.

وإعادة الجدولة هذه هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدينة آجالا إضافية، وبهذه الطريقة يمكن للدولة

الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدينة من فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية، وأهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي.[1]

الفرع الثاني: دور الصندوق في مفاوضات إعادة الجدولة

يمكن التمييز بين نوعين من ديون الجدولة، وفي كل نوع يقوم الصندوق بدور فعال في إدارة وتوجيه مفاوضاتها وهي:

أولا: الديون الرسمية:

وهي الديون التي تمنحها الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية، وعادة تجري مفاوضات إعادة جدولة الدين الرسمي في إطار نادي باريس الذي تأسس سنة 1956، ويحضر اجتماعات النادي مراقبون عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية.

ويلعب صندوق النقد الدولي دورا فعالا في إدارة وتوجيه المفاوضات، حيث يقدم ممثله تحليلا اقتصاديا لوضعية البلد الاقتصادي ووضعية ميزان مدفوعاته وعلاقة البلد بالصندوق، ولا تتوصل الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق مع البلد المدين حتى تكون علاقته حسنة مع صندوق النقد الدولي، ويطلب منه الالتزام بتطبيق برامج تكييف تحت إشرافه عادة.

ثانيا: ديون البنوك التجارية:

تحتل ديون البنوك التجارية حيزا هاما من إجمالي الديون، كما أصبحت مصدرا هاما للتمويل الخارجي لمجموعة كبيرة من البلدان النامية، وتقود مفاوضات إعادة جدولتها عادة البنوك الدائنة الرئيسية في نادي لندن، الذي يضم تكتل البنوك. ورغم عدم وجود علاقة واضحة تربط بين صندوق النقد الدولي ومجموعة البنوك التجارية، إلا أن دوره أساسي في المفاوضات التي تجريها تلك البنوك مع المدينين، حيث يقدم للدائنين تقييما لوضعية البلد المدين ومدى تقيده بضرورة أن يكون لديه برنامج تكييف متفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

وعادة ما تقتصر مفاوضات إعادة جدولة الديون التجارية في أغلب الحالات على أصل الدين، على خلاف الحال بالنسبة للديون الرسمية التي تتناول أصل الدين والفوائد معا.

إذا فعلاقة الصندوق بنادي باريس مرتبطة بالعمليات المالية التي يقدمانها سوية للدول الأكثر فقرا أو المتوسطة الدخل، فالصندوق لا يعقد أي اتفاق في هذا المجال إلا إذا أبدى النادي موافقة على إعادة جدولة ديون الدولة

[1] صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية العدد الأول مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999، ص119.

العضو بالصندوق، أما نادي لندن فلا يقبل إعادة جدولة للديون التي لا تحظى بموافقة من صندوق النقد الدولي.[1]

الفرع الثالث: تخفيف أعباء الديون في ظل جائحة كورونا

تضررت البلدان النامية منخفضة الدخل من جراء طائفة استثنائية من الصدمات الخارجية، منها حدوث انكماش حاد في الصادرات الحقيقية، وانخفاض أسعار الصادرات، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج وعائدات السياحة. فهذه البلدان دخلت الأزمة بموارد محدودة ومستويات مديونية مرتفعة، مما قيد إلى حد كبير قدرتها على الاستجابة.

ويمثل الدعم من المجتمع الدولي مطلبا حيويا لتمكين هذه البلدان من التعافي من الجائحة، ويشمل ذلك الدعم لتخفيف أعباء الديون، وهو ما قدمه الصندوق بالفعل إلى 29 بلدا من أفقر بلدانه الأعضاء من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، وهناك مساع جارية في الوقت الراهن لتوفير موارد إضافية لتقديم تخفيف أعباء الديون لمدة سنتين كاملتين حتى نهاية أفريل 2022، لتغطية احتياجات تخفيف أعباء الديون من أكتوبر 2021 إلى أفريل 2022، ولضمان توافر الموارد الكافية في هيئة منح لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء في ظل الصدمات الأخرى المؤهِلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون في المستقبل.

وقد توفرت موارد تخفيف أعباء الديون كذلك من خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين، والتي ساهم صندوق النقد الدولي في دعمها، وبعد دخول هذه المبادرة حيز التنفيذ في مايو 2020 قدمت تخفيفا لأعباء الديون قدره 7.5 مليار دولار إلى 43 بلدا بنهاية عام 2020، وبتمديد العمل بهذه المبادرة مرتين كل منهما لمدة ستة أشهر حتى نهاية 2021، فسوف توفر مساعدات ضخمة لتخفيف أعباء خدمة الديون.[2]

[1] صالح صالحي، مرجع سابق ذكره، ص ص120-121.

[2] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، سنة 2021، ص10.

الجدول رقم (03): تخفيف أعباء الديون لصالح 10 بلدان أعضاء من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون حسب الوضع في 30 أفريل 2021

(مليون وحدة حقوق السحب الخاصة).

البلد	الشريحة الأولى المعتمدة في 13 أفريل 2020	الشريحة الثانية المعتمدة في 02 أكتوبر 2020	الشريحة الثالثة المعتمدة في 01 أفريل 2021
أفغانستان	2.40	2.40	2.40
بوركينافاسو	8.74	10.30	9.65
تشاد	01	2.00	4.06
جزر القمر	0.97	0.81	0.65
جيبوتي	1.69	1.69	1.40
هايتي	4.10	3.98	3.98
مدغشقر	3.06	3.06	6.11
النيجر	5.64	5.64	9.45
مالاوي	7.20	7.20	7.81
ليبيريا	11.64	11.19	11.48

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

خلاصة الفصل:

دول العالم الثالث لديها مشكلة تتمثل في قصور إمكانات مادية وبشرية وفكرية واقتصادية، من حيث التخطيط والتنفيذ، لذلك نلاحظ أن معظم دول العالم الثالث تعيش في ظل واقع يعاني من ناحية التنمية في جميع أو بعض جوانبها، وعليه يمكننا أن نسجل العديد من المعوقات المعبرة عن هذا الواقع في العالم الثالث، مما استدعى أو تطلب من هذه الدول اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل تمويل عجز موازين مدفوعاتها، حيث كان لهذا الأخير أدوار فعالة في اقتصاديات دول العالم الثالث، من خلال القروض التي يمنحها كدين لهاته الدول من أجل دعم التنمية وتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات في هذه الدول.

الخاتمة العامة

يمثل صندوق النقد الدولي الركيزة الأساسية للنظام النقدي العالمي، حيث يقوم بالعديد من الأدوار أهمها دعم التنمية من خلال برامجه وسياساته في الدول الأعضاء، لمواجهة الاختلالات المختلفة، والتي أهمها الاختلالات الاقتصادية، خصوصا فيما يتعلق بإعادة التوازن لميزان مدفوعات الدول، بالأخص دول العالم الثالث، حيث لهذه الأخيرة خصائص متعددة أبرزها التخلف، ما جعلها تواجه العديد من المعوقات التي حالت دون أن تحقق أهدافها المنشودة في تحقيق التنمية الاقتصادية. مما دفعها للجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث يعمل هذا الأخير على منح دول العالم الثالث قروضا لتمويل برامجها المختلفة. ويعتبر حساب الموارد العامة هو الحساب الرئيسي لصندوق النقد الدولي الذي يتم من خلاله تمويل عمليات الإقراض بشروط غير ميسرة. وتعتبر هذه القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي كدين للدول المقترضة التي تعكس آثار سلبية على بلدان العالم الثالث التي أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في آجالها المحددة، مما جعلها عاجزة عن تمويل برامجها الوطنية، والتي دفعت الصندوق للعمل على حل مشكلة الديون، وذلك عن طريق إعادة الجدولة، كما قام مؤخرا بتوفير مساعدات ضخمة لتخفيف أعباء خدمة الدين بسبب جائحة كورونا.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- دول العالم الثالث هي تلك الدول التي لم تصل بعد إلى مستوى مرتفع من التقدم التقني والاقتصادي، أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها.
- لدول العالم الثالث عدة خصائص إجتماعية، إقتصادية، ثقافية وسياسية، التي جعلتها تعاني العديد من المعوقات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الساحة الإقتصادية، من خلال الدور الذي يلعبه في التنمية، خصوصا في تنمية إقتصاديات دول العالم الثالث. ترتبط سياسات وبرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:
  - خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.
  - تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
  - تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى للسكان.
  - السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.
  - ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها.
  - تطوير الفن الإنتاجي المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في دول العالم الثالث

- للصندوق النقد الدولي أدوار مهمة في معالجة الإختلالات الاقتصادية في دول العالم الثالث، من خلال القروض التي يمنحها، كما له دور فعال في حل مشكلة الديون. ومن خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين، والتي ساهم صندوق النقد الدولي في دعمها، وبعد دخول هذه المبادرة حيز التنفيذ في مايو 2020 قدمت تخفيفا لأعباء الديون قدره 7.5 مليار دولار إلى 43 بلدا بنهاية عام 2020، وبتمديد العمل بهذه المبادرة مرتين كل منهما لمدة ستة أشهر حتى نهاية 2021، فسوف توفر مساعدات ضخمة لتخفيف أعباء خدمة الديون.

إختبار الفرضيات:

لقد تمت هذه الدراسة على أساس صياغة فرضيتين، ومن خلال المعالجة توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: وتنص على أن دول العالم الثالث هي تلكالدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ومن أهم خصائصها التخلف، فمن خلال تطرقنا لمشكلة التنمية في دول العالم الثالث اتضح لنا أن هذه الدول صنفت على أنها دول تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ومن أهم خصائصها التخلف في مختلف المجالات.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن صندوق النقد الدولي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول العالم الثالث عبر تمويلهم وإقراضهم، فمن خلال تناول دور صندوق النقد الدولي في تمويل التنمية في دول العالم الثالث اتضح لنا أن هذا الصندوق يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات لهذه الدول، من خلال منحها القروض وحل مشكلة الديون المتراكمة من خلال إعادة الجدولة.

آفاق البحث:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع، نجد العديد من الأبحاث التي يمكننا إعدادها مستقبلا، نذكر منها:

- العولمة وإشكالية التنمية في دول العالم الثالث.
- سياسات البنك الدولي وأثرها على التنمية في دول العالم الثالث.
- تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية.

قائمة المراجع

1- الكتب:

- السروجي طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، ط1، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2001.
- أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الجقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، دون ذكر السنة.
- أمين جلال، العولمة والتنمية العربية من حملة نابيليون إلى الأروغواي 1998/1898، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
- إيمان ناصف عطية، التنمية الاقتصادية، الطبعة الرابعة، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006.
- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.
- جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الإقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، 2011.
- حسين زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1992.
- خاطر أحمد مصطفى، التنمية الاجتماعية، المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.
- خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، ط1، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1981.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- رشوان، حسين عبد الحميد، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2005.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.
- شفيق محمد، التنمية والمشكلات الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

- شقيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ط2، الدار الدولية للإستثمارات.
- ضياء المجيد، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، الطبعة 15، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- عبد الرحمان تمام أبو كريشة، علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الطباعة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- عبد الطيف رشاد أحمد، تنمية المجتمع المحلي، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.
- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهظة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2008.
- غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 3، عمان، الأردن.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
- محمد أحمد الداوي، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، جامعة القاهرة، 2007.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- هيثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، الأردن، 2008.

ب- المذكرات و الأطروحات:

- بن ساعد عبد الرحمان، إنعكاسات الأزمات المالية على إستقرار النظام النقدي الدولي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزئر، 2009/2008.
- رمضاني محمد، أثر السياسات الإستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- زهار وليد، تحليل السياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية (أزمتي 1997 و 2008)، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، 2012.
- صدام يوسف جميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن الفترة 1990-2015، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إقتصاد المال والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2019.
- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، غير منشورة، 2006/2005.
- عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان.
- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمان، الأردن، 2008.
- قيس عماد أحمد العدوان، أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين الدول المختارة من العالم الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 2018.
- كنيدة زليخة، دور صندوق النقد الدولي في حل مشكلات المديونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان. 2014.

ج- المجلات والتقارير:

- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، سنة 2019.
- التقرير السنوي للصندوق النقد الدولي سنة 2021.
- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية العدد الأول مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999.
- صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، عدد فيفري 2021.
- يوسف بعيطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع1، جامعة الجزائر3، أفريل 2019.